مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 13 شباط 2024

مقالات وتقارير

موقع كالكاليست: خفض التصنيف أساس لتشكيل ائتلاف بديل

تقرير موديز هو من حيث البطاقة الحمراء لحكومة نتنياهو، ولكنه أيضًا نداء استيقاظ للبلاد؛ في رأيي، وليس هناك احتمال أن يظهر ذلك صراحة، موديز تعرب عن دهشتها هنا: كيف نتنياهو وحاشيته الحكومة المتطرفة لا تزال قائمة؛ فتقرير موديز الذي خفض تصنيف إسرائيل الائتماني بمثابة نداء صحوة للبلاد. وهذا ليس تقريراً مخصصاً لآذان خبراء الاقتصاد المالي فحسب. بل تحليل للاقتصاد السياسي يحدد القضايا الرئيسة في الأزمة الحادة الحالية. وعلى وجه الخصوص، يستحق التقرير اهتمام الوزير بيني غانتس وأريبه درعي. ربما سيفهم هؤلاء أخيرًا أن الإدارة العسكرية للحرب (غانز) وضمان التعليم المتطرف (درعي) ليسا الحل الأمثل. ويقدم التقرير الأساس والدعم لتشكيل ائتلاف بديل في الكنيست

يتحدث التقرير على وجه التحديد عن مخاطر كبيرة في "المستقبل المنظور"، ويشرح لماذا لا تعتبر هذه مشكلة مؤقتة وعابرة، ويناقش أن الحكومة الإسرائيلية والكنيست يستنزفان مواردهما في الحرب في غزة وخطر اشتعال النيران في الشمال، ولا يستجيبون للمقترحات الأميركية ودول المنطقة من أجل التوصل إلى حل قابل للتطبيق ومستدام ويبدو واضحًا في التقرير أن معديه لا يؤمنون بالمسار السياسي والاقتصادي للحكومة الحالية ويرسمون صورة لطريق مسدود.

وفي الترجمة: تنطوي البيئة الأمنية الضعيفة على مخاطر اجتماعية أعلى، والسلطات التنفيذية والتشريعية أضعف من تقديرات موديز السابقة.

لماذا المخاطر الاجتماعية؟ عن ماذا يتكلم؟ تشير موديز هنا في الواقع إلى مفهوم "رأس المال الاجتماعي". يشير هذا المفهوم إلى مؤسسات الدولة التي تمكن من وجود الاقتصاد. ويشمل ذلك السلطات الحكومية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وكذلك السلطات التنظيمية وبنك إسرائيل وما إلى ذلك. لقد تآكل رأس المال الاجتماعي بشكل كبير في ظل حكومة نتنياهو. وفي ضوء تحذيرات خبراء الاقتصاد في وكالة موديز في الماضي، يبدو أننا نشهد الآن أضرارًا لا يمكن إصلاحها تقريبًا نتيجة هذا التآكل. وفي الوقت نفسه، يشير خبراء الاقتصاد في وكالة موديز بشكل إيجابي إلى مرونة المجتمع المدني ويلمحون إلى احتجاج كابلان. في الواقع، يوضح التقرير أن أمل إسرائيل يكمن في مجتمعها المدني وبنك إسرائيل، وبعبارة أخرى، تعمل الحكومة على

تدمير رأس المال الاجتماعي، ويحاول المجتمع المدني استعادته. فقبل أكثر من 20 عامًا قلت لعضو الكنيست بنيامين نتنياهو إن فترة ولايته الأولى من عام 1996 إلى عام 1999 اتسمت بإلحاق الضرر برأس المال الاجتماعي في إسرائيل، والآن أصبح الضرر أكبر من حيث الحجم.

في تقديري، يفهم الاقتصاديون في وكالة موديز ما لا يفهمه غانتس ودرعي: لقد تم تقويض دولة إسرائيل بشكل خطير خلال فترة حكومة نتنياهو. هذه الحكومة جاءت لنهب خيرات البلاد وهي غير قادرة على مواجهة التهديدات الخارجية. وهم يرون ذلك ليس فقط في محاولة الانقلاب التي كتبوا عنها في تقارير سابقة، وفي أحداث 7 أكتوبر، ولكن أيضًا في الميزانية المقدمة الآن إلى الكنيست وفي عدم الاستجابة للتسوية السياسية في تشرين الأول/أكتوبر. وعندما يتحدثون عن أفق توقعاتهم، أفترض أن تقييمهم يرتكز على الاعتراف بحافز نتنياهو وشركائه لإطالة أمد الحرب. وبرأيي، لا يوجد أي احتمال أن هذا سيظهر صراحة في التقرير، تعرب موديز عن استغرابها هنا: كيف لا يزال نتنياهو وحكومته المتطرفة صامدين.

ما الذي يمكن عمله لرفع التصنيف؟ توقعات التقرير سلبية، مما يعني أن الاتجاه الآن هو التخفيض، ويبدو أن استبدال نتنياهو وحكومته فقط، وتشكيل حكومة رشيدة تستمع إلى الطروحات الأميركية وتبني ميزانية معقولة لهذا الغرض. الوقت سيغير الاتجاه يشير التقرير إلى القوى الموجودة في إسرائيل لتنفيذ هذا السيناريو البناء، وهي وحدها القادرة على وقف الانزلاق إلى الهاوية.

* * *

موقع كالكاليست: المحكمة الهولندية توقف تصدير قطع غيار للطائرة F-35 التابعة للجيش الإسرائيلي؛ التقييم: "تأثير القرار- لا يكاد يذكر"

بقلم يوفال أزولاي

أمرت المحكمة في هولندا بوقف توريد قطع غيار للطائرة F -35التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي، وتم اعتماد الحكم في أعقاب التماس قدمته منظمات حقوق الإنسان ضد توريد الأجزاء بدعوى أن إسرائيل تنتهك وجاء في الحكم أن "المحكمة تأمر الحكومة بوقف توريد قطع غيار للطائرة F-35 التابعة للجيش الإسرائيلي التي تكون وجهتها النهائية إسرائيل في غضون سبعة أيام". وقالت المحكمة: "لا يمكن إنكار أن هناك خطرًا واضحًا من استخدام أجزاء F35 المصدرة في انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ."

هذه ليست الدعوى الأولى التي تقدم ضد نقل قطع الغيار إلى إسرائيل. ورفضت محكمة سابقة في 15 كانون ثاني/ديسمبر 2023 الالتماس المقدم في الموضوع في 4 ديسمبر. وتعتبر هولندا شريكا من الدرجة الثانية في تطوير الطائرة المقاتلة، وقد ساهمت بحوالي 800 مليون دولار لهذا الغرض؛ ووفقا لمسؤولين أمنيين، فإن القرار سيكون له تأثير ضئيل، إن وجد، على إسرائيل وقدرات قواتها الجوية ولن يتعطل توافر قطع الغيار التي يتم توفير الغالبية العظمى منها لها مباشرة من الولايات المتحدة. ويتم تخزين أجزاء الطائرة الأميركية الصنع في مستودع في هولندا، ومن هناك يتم إرسالها إلى دول عدة، بما في ذلك إسرائيل في إطار اتفاقيات التصدير القائمة. ويتم تصنيع طائرات F-35 من قبل شركة لوكهيد مارتن الأميركية التي تحافظ

على علاقات وثيقة مع سلاح الجو الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية. وتجري وزارة الدفاع هذه الأيام مفاوضات معها ومع إدارة JPO التي تنسق برنامج الطائرات في وزارة الدفاع الأميركية لشراء سرب ثالث من هذا النوع من الطائرات، بعد أن طلبت منها في السنوات الأخيرة سربين يضم كل منهما 25 طائرة. وتم حتى الآن تسليم 39 طائرة من طراز F-35 إلى القوات الجوية، وسيتم تسليم ثلاث طائرات أخرى إليها في ايار\مايو أو حزيران\يونيو. ومن المنتظر أن يتم التوقيع قريباً على صفقة السرب الثالث التي تقدر قيمتها بنحو 3 مليارات دولار، وسيتم تمويلها من أموال المساعدات الأمنية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل.

تعود قطع غيار طائرات F-35 الموجودة في هولندا إلى شركة Lockheed Martin التي افتتحت، كجزء من مشروع مراكز إقليمية لتوريد قطع غيار الطائرات حول العالم. وبحسب مصادر أمنية فإن كمية قطع الغيار التي تحصل عليها إسرائيل من المستودع في هولندا قليلة ويمكن الحصول عليها من الشركة المصنعة في الولايات المتحدة، كما أشارت المصادر إلى ان وضع سوق قطع الغيار لهذه الطائرات في إسرائيل مستقر ولا توجد صعوبات متوقعة في التوفير على الرغم من القرار المتخذ في هولندا.

وكانت المنظمات التي قدمت الالتماس في هولندا، ومن بينها منظمة أوكسفام، قد قدمت الالتماس في ديسمبر/كانون الأول إلى المحكمة الجزائية في لاهاي، لكنها رفضته على أساس أنه قرار سياسي لا ينبغي للمحكمة التدخل فيه.. واستأنفوا أمام المحكمة العليا التي وقفت معهم. وبحسبهم، فإن منع قتل المدنيين في غزة بواسطة الطائرات أكثر أهمية من الوفاء بالالتزامات التجارية أو السياسية لبناء تحالف.

ومن ناحية أخرى، قال المحامون الذين يمثلون الحكومة إنه حتى لو لم تقم هولندا بتوريد الأجزاء، فإن إسرائيل ستكون قادرة على الحصول عليها بسهولة من مصادر أخرى. وأضافوا أيضًا أن الحكومة نظرت في المخاطر المرتبطة باستمرار الصادرات مقابل عوامل أخرى، بما في ذلك حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وخطر توسع الحرب في الشرق الأوسط.

واعترف المحامي رايمر فالدويس الذي مثل الحكومة في الالتماس في ديسمبر/كانون الأول الماضي بأنه من "المشروع" التساؤل عما إذا كان الرد الإسرائيلي مفرطا، "لكن الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن قبولها بسهولة. معاناة سكان غزة كبيرة، والدولة لا تقلل منها. لكن القانون الذي يحكم النزاعات المسلحة لا يرقى إلى مستوى الحسابات البسيطة

* * *

موقع كالكاليست: التسونامي في طريقه إلينا: وخفض التصنيف لا يقارن بما ينتظرنا

بقلم أليس بارزيس

حكومة نتنياهو وجهت لنا الضربة الأمنية التي وجهت إلينا في 7 تشرين الأول (أكتوبر)، ويوم الجمعة وصلت الضربة الاقتصادية مع إعلان موديز خفض تصنيف إسرائيل الائتماني في يوم الموافقة على تمديد الخدمة الإلزامية والاحتياطية مع استمرار إعفاء الحريديم.

حكم الفراعنة مصر لأجيال، وكانت مصر إمبراطورية قوية. ولو كان هناك تصنيفات ائتمانية في ذلك الوقت لكانت مصر على رأس القائمة. لكن على الرغم من قوتها، إلا أن مصر في زمن موسى بدأت في التدهور بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير الصحيحة. ففي نهاية الأمر كانت هناك عشر ضربات وقعت على المصريين كعلامة على الأمور القادمة. كانت هذه نوعًا من العلامات والمؤشرات التي كان ينبغي أن تفتح عيني فرعون. لكن فرعون والنخبة الحاكمة لم يرغبوا في تغيير السياسة. فرعون لم يستمع للتحذيرات من الضربات التي ستحل بمصر، والنهاية معروفة – دُفن فرعون في البحر كما يليق بملك تجاهل التحذيرات وأنزل الكارثة على شعبه. وهذا ما يحدث لنا في دولة إسرائيل. قبل بضعة أشهر، عندما توقع معظم الاقتصاديين أنه بسبب سياسات الحكومة والإصلاح القانوني سينهار الاقتصاد، توسل نتنياهو إلى شركات التصنيف لتأجيل نشر خفض التصنيف الائتماني لبضعة أشهر أخرى. علاوة على ذلك، أخفى نتنياهو الحقيقة عن الشركات عندما ادعى أن الإصلاحات لن تستمر. وقد أصبح الوضع أسوأ منذ ذلك الحين.

والحقيقة المعروفة لنا اليوم. لقد اختارت هذه الحكومة سياسة اقتصادية وأمنية خطيرة على البلاد، ولم يعد من الممكن أن نخفي عن العالم أن حكومة نتنياهو أوصلتنا إلى وضع اقتصادي واجتماعي خطير، كما أنها لم تمنع الحرب. إن انخفاض تصنيف إسرائيل الائتماني هو مجرد ضربة واحدة من بين الضربات التي ستتعرض لها إسرائيل بسبب سياسات حكومة نتنياهو الخاطئة.

نحن بحاجة إلى الفصل بين قناتين مختلفتين لأخطاء نتنياهو وحكومته: الأولى هي الحرب التي تزيد الإنفاق الحكومي، والعجز الحكومي والدين، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر والفوائد التي يتعين علينا دفعها على القرض. لكن حتى قبل الحرب، كانت البلاد في طور السقوط وفقدان قوتها. الاستثمارات في القطاع العام منخفضة، لذلك حدث في السنوات الأخيرة انخفاض في مهارات الطلاب، وتضررت التكنولوجيا الفائقة والاستثمارات في البنية التحتية لا تسمح لإسرائيل بالبقاء دولة متقدمة. وهكذا، حتى من دون الحرب، تضرر مستوى رأس المال في البنى التحتية ورأس المال البشري وهيبة إسرائيل في الأسرة الدولية. وهذا هو ثمن حكومة نتنياهو الاقتصادي. لكن هذا ليس سوى ثمن اقتصادي. ولسياسة حكومة نتنياهو أيضًا كلفة اجتماعية. فعلى الرغم من أنه من الجميل أن نرى لافتات "معاً سننتصر" - لكن أين التكاتف؟ هناك مجموعة مستعدة للقتال من أجل الدولة، ودفع الثمن الاقتصادي، وهناك مجموعة في الشمال في المعاهد الدينية قررت العيش على حساب شعب إسرائيل. وهذا سوف يتغير، لأنه بعد عشر ضربات يأتي تسونامي. فإسرائيل تواجه تسونامي اجتماعي، وكل ما كان سيتغير.

في اليوم الذي يمرر فيه الكنيست قانون التجنيد الذي سيتم فيه تحديد فترة تجنيد إلزامية أطول، وفترة احتياطية مزدوجة، وفي الوقت نفسه سيقومون بتمويل المتدينين المتطرفين الذين يجلسون في المدارس الدينية والجامعات، ويتعلمون بلا شك، ويعملون بلا شك باللون الأسود، ثم سيأتي التسونامي. لن أفاجأ إذا دخلت مجموعة من المواطنين إلى المدارس الدينية والكولليم، وطردت الحاخامات الذين دنسوا اسم هاشم وأظهروا للقيادة المتدينة المتطرفة ونتنياهو أن الغطرسة تنتهي بشكل سيء. الجنود الذين ضحوا بحياتهم، وجرحى التأهيل، والمهجرون من الشمال والجنوب وبقية الناس عندما يرون جولدكنوبف ونتنياهو واقفين في ساحة الكنيست ويسمعون كلام قانون التجنيد الفاسد والرهيب وهذا معادٍ للهود،

فسيفهمون جميعًا أنه لا مكان لهذه القيادة. وكما غرق فرعون في البحر. سيقع نتنياهو في أيدي تسونامي جنود الاحتياط الذين سيطالبون بألا يبقى مثل هذا الزعيم الفاسد زعيمًا لهذا البلد الرائع. نتنياهو وكل الفاسدين من حوله لا يستحقون هذه الأمة. حتى القادة المتدينون الفاسدون لا يستحقون أن يكونوا ممثلين لليهودية، وهو أمر أخلاقي للغاية. عدد آخر من الضربات والتسونامي في طريقه! إذا لم يحدث تغيير في القيادة، فسوف تأتي نهاية الدكتاتور المتضخم الذي جلب الكارثة على شعبه. إن خفض التصنيف الائتماني مجرد تربيتة صغيرة على الجناح. تنتظرنا ضربات أكبر.

* * *

جيروزاليم بوست: الفلسطينيون وحدهم هم من يستطيع إقناع إسرائيل بقبول الدولتين - رأي

بقلم ييتس جرينبيرج

بلينكن، عليك أن تضغط على الفلسطينيين لكي ينبذوا العنف وبالتالي يأخذوا مستقبلهم بأيديهم. إن سلوكهم الفعلي يمكن أن يقنع الأغلبية الإسرائيلية بالثقة بهم.

عزيزي الوزير بلينكن، بوصفي إسرائيليًا ممتنًا للولايات المتحدة لدعمها الشامل لإسرائيل في حربها مع حماس، فإنني أقبل صدق إيمانك بأن حل الدولتين ضروري لضمان بقاء إسرائيل على المدى الطويل. -السلام الدائم والاندماج في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من الإسرائيليين يشعرون بالاشمئزاز من الفظائع التي ترتكبها حماس ومن موافقة الفلسطينيين في الضفة الغربية الساحقة على سلوك حماس، وهم ليسوا مستعدين في الوقت الحالي للتفاوض مع الفلسطينيين. وحتى الأقلية المتقلصة من الإسرائيليين الذين يؤمنون بحل الدولتين يعتقدون أن المفاوضات الآن سوف يُنظَر إليها باعتبارها رسالة مفادها أن العنف والإرهاب الذي لا يوصف من شأنه أن يحقق ما لم يتمكن التعاون وضبط النفس في الماضي من تحقيقه.

ويعتقد 90% من الإسرائيليين أن السلطة الفلسطينية ليست مؤهلة لإدارة غزة؛ ولن تقود دولة فلسطينية تعيش في سلام مع إسرائيل. إن الطريقة الوحيدة لحمل إسرائيل على إعادة النظر هي إذا حدث تغيير في العمل. أنت تحاول الضغط على إسرائيل لإعادة النظر باستخدام الحافز المهم المتمثل في التطبيع مع السعودية. ولكن الفلسطينيين وحدهم هم القادرون على تغيير اقتناع الإسرائيليين. استناداً إلى أربعة عقود من الخبرة المباشرة. بأن ما يريده الفلسطينيون هو دولة من النهر إلى البحر تستثني إسرائيل تماماً.

أولاً وقبل كل شيء، يتعين على الفلسطينيين أن يغيروا خطابهم وسياساتهم التي تسعى إلى نزع الشرعية عن إسرائيل بدلاً من بناء دولة فلسطينية. في عامي 2000 و2009، عرضت إسرائيل على الفلسطينيين دولة ذات سيادة على 95% من الضفة الغربية. ولم يقبل ياسر عرفات ولا محمود عباس ذلك لأنه سيتعين على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وجار دائم. كما إن سياسات الفلسطينيين: وصف إسرائيل بدولة فصل عنصري، وحركة المقاطعة، وإنكار الجذور اليهودية القديمة في الأرض، كلها تنكر شرعية الدولة اليهودية. وبينما تتعاون اليد اليمنى للسلطة الفلسطينية في مجال الأمن مع إسرائيل وتساعد في إحباط بعض الهجمات، فإن اليد اليسرى تدعم الأنشطة الإرهابية، بما في ذلك المنح المقدمة لعائلات

المسجونين. هذه المنح ليست رعاية اجتماعية. كلما زاد الضرر الذي يلحقه الإرهابي، كلما زاد الراتب. وتستمر المناهج المدرسية للسلطة الفلسطينية في شيطنة اليهود، وتمجيد الجهاد، والتحريض على الكراهية والإرهاب ضد إسرائيل.

يدرك الرئيس بايدن افتقار السلطة الفلسطينية إلى القدرة - فضلاً عن انعدام الثقة الإسرائيلي الكامل - لذا فهو يدعو إلى "السلطة الفلسطينية المنشطة" لتكون شريك السلام. ولكن كيف يتم التنشيط؟

الخطوة الأولى نحو استعادة القبول الإسرائيلي للدولة الفلسطينية تتلخص في إصدار إعلان مشترك من جانب القيادة الفلسطينية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بقبول الدولة اليهودية والاعتراف بحق اليهود في العيش بسلام. إن رفض حماس وفظائعها من شأنه أن يضيف مصداقية إلى الإعلان. ويمكن للولايات المتحدة والدول الأوروبية أن تعمل كضامن لكلا الجانبين. ويتعين على الولايات المتحدة أن تضيف نتيجة طبيعية مفادها أنه إذا لم يتحول الفلسطينيون بشكل حاسم إلى القومية السلمية، فإنهم لا يستحقون دولة خاصة بهم. يفقد الناس حقهم في الحكم الذاتي إذا أسسوا قضيتهم على تدمير أمة أخرى.

ثانياً .يتعين على الفلسطينيين أن يتعهدوا ببناء دولتهم في ثلاثة مجالات: التحول الديمقراطي، وتعزيز الاقتصاد، وصنع السلام. لماذا يجب أن تكون الديمقراطية شرطاً لإقامة الدولة الفلسطينية؟ لأن الديكتاتورية كما هي موجودة حالياً ستكون فاسدة وغير كفؤة. ومع عجزها عن تلبية احتياجات مواطنيها، فمن المتوقع أن تلوم إسرائيل وتحول غضب مواطنيها نحو عدو خارجي. ماذا لو قبل الفلسطينيون عرض الدولة في عام 2000 أو 2009؟ وفي ظل وجود سلطة فلسطينية فاسدة وغير كفؤة، بعد بضع سنوات (كما حدث في انتخابات عام 2006)، كانت أغلبية الفلسطينيين ستصوت لصالح حماس.

والحقيقة أن السلطة الفلسطينية قامت بقمع انتخابات عام 2006 خوفاً من تلك النتيجة، ورفضت السماح بإجراء انتخابات أخرى حتى يومنا هذا. لقد دعمت الولايات المتحدة هذا القمع لأن الجميع يعتقد أن الفلسطينيين سينتخبون حماس. ولو كانت حماس تسيطر على فلسطين لكانت ارتكبت 7 تشرين الأول/أكتوبر على مسافة 5 كيلومترات. وكان من الممكن أن يقتل ليس 1200 بل 12000 أو 120000 بينما يدمر مؤسسات العاصمة مثل الكنيست والمحكمة العليا.

لن يسمح أي إسرائيلي عاقل بنشوء فلسطين دكتاتورية، لأنه، كما رأينا في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فإن الدولة التي يمكن تسليمها بسرعة إلى قيادة إبادة جماعية ومعادية للسامية تشكل تهديدًا مميتًا لجميع الإسرائيليين.

إن التحول إلى الديمقراطية يعني السماح لوسائل الإعلام والصحافة الحرة بالنمو والسماح للمرشحين والأحزاب الجديدة الملتزمة بالديمقراطية بالانضمام إلى العملية الانتخابية. يمكن اختيار مؤسسة دولية محايدة (مثل فريدوم هاوس التي تقيّم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم) لمراقبة الأداء ودرجة التحسن وما إلى ذلك. وعندما يتم الوصول إلى مستويات محددة سلفًا من الديمقراطية، فيمكن نقل نسبة محددة من المناطق ب و ج إلى حكم السلطة الفلسطينية. مكافأة/حافز لمواصلة العملية.

المجال الثاني هو تحسين الاقتصاد. شهدت السنوات ما بين 1967 و1991 اتفاقات أوسلو أكبر توسع في الاقتصاد الفلسطيني. نما الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية بنسبة 12.9% سنويًا بين عامي 1968 و1979 وبمعدل مثير للإعجاب

ولكنه أقل خلال العقد التالي. إن الحد من الفساد، وإطلاق سراح المواهب الفلسطينية في مجال ريادة الأعمال، والسماح للأسواق الحرة، يمكن أن يكرر حدوث معجزة اقتصادية. وسيكافأ الفلسطينيون بحياة أفضل لأنفسهم.

المجال الثالث هو صنع السلام. البدء بإسقاط السياسات الدولية التي تنزع الشرعية عن إسرائيل، وإنهاء الكراهية في المناهج المدرسية. هناك مقياس بسيط للإنجاز – أعمال إرهابية يومية أو عدم وقوع أعمال إرهابية. وإذا تحول الفلسطينيون حقاً إلى اللاعنف، فإن الضغوط التي تفرضها مواقفهم أو استعدادهم لتنبيه السلطات إلى عمل إرهابي وشيك من شأنها أن توقف الإرهاب. وسوف يدرك الإرهابيون المحتملون أن عنفهم لن ينجح إلا في تأخير قيام الدولة الفلسطينية.

ونظراً للغضب من إسرائيل وثقافة الإرهاب والمقاومة الراسخة لدى الفلسطينيين، فإن هذا سيكون التحدي الأكبر للفلسطينيين. ومع ذلك، قد تساعد إسرائيل العملية من خلال الرد بالمثل لمدة محددة من الوقت بعدم وجود أي نشاط إرهابي، مثل تقليل نقاط التفتيش، أو عن طريق نقل نسبة معينة من الأراضي إلى الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية.

ومع تحقيق الإنجازات في المجالات الثلاثة، سيكون الفلسطينيون قادرين على أن تكون لهم دولتهم الخاصة، فلسطين. يمكنك أنت والرئيس بايدن النوم جيدًا في الليل مع العلم أنكما لم تعرضا وجود إسرائيل للخطر. سوف تستغرق عملية الحصول على الدولة سنوات. ولكن هذا أمر إيجابي لأن سنوات من السلوك المثالي فقط هي القادرة على كسب ثقة الأغلبية الإسرائيلية في أن الدولة الفلسطينية سوف تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل.

ينبغي أن تضغط على الفلسطينيين لكي ينبذوا العنف، وبالتالي يأخذوا مستقبلهم بأيديهم. إن سلوكهم الفعلي يمكن أن يقنع الأغلبية الإسرائيلية بالثقة بهم والسماح بنشوء دولة فلسطين. ركز ضغوطك على الفلسطينيين. وعلى القيادة السياسية الإسرائيلية الجديدة، التي سيتم انتخابها بعد انتهاء حرب غزة، أن توقع على مثل هذه العملية، بمجرد أن تبدأ. والإصرار على قبول إسرائيل بحل الدولتين الآن يضع إسرائيل في دور الرجل السيئ. وقد يأتي هذا الضغط بنتائج عكسية وينقذ الائتلاف الحاكم الحالي من الانهيار.

أما بالنسبة للفلسطينيين وحلفائهم الذين يعترضون على رغبتهم في إقامة دولة الآن، فالرد هو أنهم لو أطلقوا هذه السياسات المقترحة بعد حرب الأيام الستة، أو بعد اتفاقات أوسلو، أو بعد الانتفاضة الأولى أو الثانية لكانوا قد حصلوا على حقوقهم: الدولة منذ سنوات عديدة. إن الابتعاد عن ماضيهم الإرهابي هو الطريقة البطيئة ولكن القابلة للتحقيق لكسب ثقة الجمهور الإسرائيلي. ومن دون القبول الإسرائيلي لا يمكن أن تولد دولة فلسطينية.

* * *

جيروزاليم بوست: على إسرائيل أن تأخذ انخفاض موديز الائتماني على محمل الجد

يتعين على الساسة الإسرائيليين أن يعالجوا هذه القضية بشكل مباشر، وإلا فسوف يتذكرهم التاريخ باعتبارهم أعضاء الائتلاف الذي أدى إلى انهيار الاقتصاد الإسرائيلي. أنهت وكالة التصنيف الائتماني موديز يوم الجمعة مراجعتها لإسرائيل، وخفضت تصنيفها إلى A2 من A1، مشيرة إلى مخاطر سياسية ومالية مادية بسبب الحرب التي تخوضها إسرائيل مع حماس.

وكان الرد في إسرائيل متنوعًا. وحملت فصائل الوسط واليسار التحالف المسؤولية، في حين وصف التحالف القرار بأنه "لا أساس له من الصحة".

وفي أكتوبر/تشرين الأول، وضعت وكالة موديز تصنيف إسرائيل عند A1 قيد المراجعة لخفض محتمل، مشيرة إلى الحرب المستمرة، وحذرت من أنها قد تفعل ذلك قبل أسبوع. وقالت مجموعة من كبار المحللين في الشركة في مذكرة في ذلك الوقت: "في الماضي، أظهر الملف الائتماني السيادي لإسرائيل مرونة في مواجهة الهجمات والعمل العسكري". "ومع ذلك، فإن الصراع الذي يضعف بشكل دائم وكبير النشاط الاقتصادي وصنع السياسات من شأنه أن يختبر تلك المرونة."

وجاءت هذه التصريحات في الوقت الذي رفع فيه المتعاملون تكلفة التأمين على ديون إسرائيل ضد التخلف عن السداد إلى أعلى مستوى منذ ما يقرب من عقد من الزمن. وجاء ذلك بعد أشهر فقط من قيام بنك مورغان ستانلي بتخفيض التصنيف الائتماني السيادي لإسرائيل في تموز\يوليو، مشيرًا إلى إقرار القانون الأول للإصلاح القضائي المثير للجدل للحكومة. وقد دفع هذا وكالة موديز للتحذير من مخاطر كبيرة. وبالفعل، فقد تم الآن تخفيض تصنيف إسرائيل إلى A2، وتم الإبقاء على توقعاتها الائتمانية عند مستوى سلبي، مما يعني أن المزيد من التخفيض محتمل.

وجاء هذا التقييم بعد تقييم المناخ الحالي في إسرائيل، بما في ذلك الحرب والاضطرابات السياسية على حد سواء. وأشارت الشركة إلى المخاوف بشأن الآثار طويلة المدى للحرب على الاقتصاد والحكومة، فضلاً عن التهديد الذي يلوح في الأفق بحرب محتملة مع حزب الله في لبنان. وأرسلت وكالة موديز تحذيرا إلى إسرائيل بعد وقت قصير من مذبحة 7 أكتوبر، قائلة إن الحرب الطويلة مع حماس يمكن أن تؤدي إلى انخفاض التصنيف الائتماني للبلاد.

رد فعل السياسيين الإسرائيليين على التقرير

ومع ذلك، رد القادة في الحكومة الإسرائيلية بالإنكار الشامل للتوقعات القاتمة التي قدمها تقرير موديز. وعلى وجه التحديد، رد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ببيان مناقض تمامًا لتلك التي قدمتها وكالة موديز .ليس أن الاقتصاد الإسرائيلي على حافة الهاوية، بل إن الاقتصاد الإسرائيلي "متين". " وأعلن قائلاً: "سوف يرتفع التصنيف مرة أخرى بمجرد فوزنا في الحرب - وسوف ننتصر". كما اختلف وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بشدة مع التقرير، قائلا إن اجراء وكالة موديز ببساطة "بيان سياسي يستند إلى رؤية عالمية متشائمة ولا أساس لها من الصحة الجيوسياسية" وليس استنادا إلى "حجج اقتصادية جادة". وأضاف أن ذلك "يعكس عدم الثقة في أمن إسرائيل وقوتها الوطنية، وعلى ما يبدو أيضا عدم الثقة في عدالة طريقها في مواجهة أعدائها". كما اشتكى من أنه لم يتم تصنيف حماس وحزب الله كإرهابيين في تقرير موديز - وهو تقرير صادر عن شركة غير سياسية متخصصة في التصنيف الائتماني للسندات.

ربما كانت نية سموتريش – كما كانت نية رئيس الوزراء كما يبدو – هي تهدئة الجمهور المتوتر بالفعل، لكن ما قاله لا يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة. وهذا التقرير خطير ويعكس تهديدًا حقيقيًا للغاية للاقتصاد الإسرائيلي.

وحث محافظ بنك إسرائيل أمير يارون الحكومة يوم الأحد، بعد يومين من إعلان وكالة موديز عن خفض التصنيف الائتماني على اتخاذ الإجراءات اللازمة والاستجابة للتحذير الذي قدمه تقرير موديز.

إن انخفاض التصنيف الائتماني، في الواقع، هو تحذير لما هو قادم - مما بدأ بالفعل في إسرائيل. ويعني ذلك ارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة تكاليف الاقتراض، وانخفاض القدرة على الوصول إلى القروض الميسرة. وقد دفعت ظروف السوق الحالية المقرضين إلى المطالبة بأسعار فائدة أعلى حتى قبل الإعلان عن أي تخفيض للتصنيف الائتماني. ويمكن الشعور بهذا التأثير المضاعف في مختلف قطاعات الاقتصاد. ونتيجة لذلك، يقوم المشاركون والمستثمرون في السوق الإسرائيلية بتعديل التوقعات والأسعار وفقًا لهذه التقارير. ويتعين على الساسة في إسرائيل أن يتخلصوا من الحاجة إلى الدفاع عن أنفسهم من خلال الإنكار ومعالجة القضية بشكل مباشر، وإلا فسوف يتذكرهم التاريخ باعتبارهم أعضاء الائتلاف الذي أدى إلى انهيار الاقتصاد الإسرائيلي.

* * *

إسرائيل اليوم: لا يمكن لبايدن أن يتعامل مع كلا الاتجاهين في ما يتعلق بحرب غزة

بقلم جوناثان س. توبين

إن الاعتذار الذي قدمته الإدارة الأميركية للأميركيين العرب بشأن دعمها للجهود الرامية إلى استئصال حماس يشكل خيانة لإسرائيل. إن مجيئ وذهاب النائب الرئيس لمدير الأمن القومي لا يستحق النشر عادة. ومع ذلك، فإن إحدى الرحلات المحددة التي قام بها شاغل هذا المنصب الحالي جون فاينر ولتي كان من المفترض أن تكون خاصة وليست عامة أصبحت مسألة ذات أهمية سياسية وطنية.

برفقة وفد من مسؤولين رفيعي المستوى في الإدارة، بما في ذلك سفيرة الرئيس باراك أوباما لدى الأمم المتحدة والمديرة الحالية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية سامانثا باور، توجه فاينر إلى ديربورن بولاية ميشيغان الأسبوع الماضي لعقد اجتماعات مع القادة العرب الأميركيين. وما قاله، وتم تسريبه لصحيفة نيويورك تايمز وأكده البيت الأبيض يجب أن يكون بمثابة صدمة للديمقراطيين الواثقين من أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في أيد أمينة طالما بقي الرئيس جو بايدن في منصبه.

كانت رسالة فاينر إلى العرب الأميركيين هي رسالة الندم. قال فاينر: "نحن ندرك جيدًا أننا ارتكبنا أخطاء في سياق الاستجابة لهذه الأزمة منذ 7 أكتوبر". وقال إن الإدارة آسفة على رسائلها وسياساتها عقب هجوم 7 أكتوبر التي قتلت فيه حماس أكثر من 1200 رجل وامرأة وطفل في جنوب إسرائيل. وأعلن بايدن صراحة دعم الولايات المتحدة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وأيضا لقضية القضاء على حماس.

وبينما لم ينكر فاينر هذه المواقف بشكل مباشر، قال: "لقد تركنا انطباعًا ضارًا للغاية بناءً على ما كان بمثابة محاسبة عامة غير كافية على الإطلاق لمدى تقدير الرئيس والإدارة والدولة لحياة الفلسطينيين. وقد بدأ ذلك، بصراحة، في وقت مبكر جدًا من الصراع. وحتى عندما أيدوا أهداف الحرب الإسرائيلية واحتفظوا بإمدادات الأسلحة اللازمة لمواصلة الصراع، كان بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن يعبران علناً عن مخاوفهما بشأن سلامة المدنيين الفلسطينيين في غزة منذ البداية. لقد سعوا أولاً إلى تأخير ثم عرقلة جهود الجيش الإسرائيلي للقضاء على الإرهابيين. لذا، من الصعب أن نتخيل السبب الذي يجعل فينر يعتقد أن عليه الاعتذار عن عدم تقدير بايدن لحياة الفلسطينيين. ولكن مع استمرار انخفاض أرقام استطلاعات الرأي

الخاصة به جنبًا إلى جنب مع الأسئلة المتزايدة حول عمره وتضاؤل قدرته على القيادة، لا يستطيع بايدن أن يتجاهل التمرد المفتوح ضد سياساته المؤيدة لإسرائيل داخل الحزب الديمقراطي والذي يشمل مسؤولين من الإدارة الأدنى رتبة. موظفو الكونجرس والعاملون في حملة إعادة انتخاب الرئيس، بالإضافة إلى قاعدة الناشطين اليساريين التي ستوفر معظم الطاقة والمتطوعين للخروج من التصويت هذا الخريف.

هذا هو تفسير التوظيف غير المعتاد لكبار المساعدين الذين يتمثل عملهم في تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد لتنفيذ مهمة سياسية صارخة. وببساطة، لا يوجد تفسير آخر لإرسال فاينر وباور للتحدث إلى قاعدة انتخابية ديمقراطية رئيسية في دولة تعتبر ساحة معركة حيوية، ليس فقط للاعتذار عن دعم إسرائيل، بل للتعبير عن رغبة الإدارة في مكافأة الفلسطينيين على شن حرب وارتكاب أكبر مذبحة جماعية بحق الفلسطينيين. اليهود منذ المحرقة لديهم دولة مستقلة بمجرد انتهاء القتال.

يواصل بايدن وفريقه في السياسة الخارجية الترويج لاقتراح الدولة، الذي أبدى الفلسطينيون مراراً وتكراراً عدم اهتمامهم به، والذي يربطونه بمخطط خيالي بنفس القدر تتحدى فيه المملكة العربية السعودية الرأي الإسلامي الدولي وغرائزهم الحذرة لتطبيع العلاقات. مع إسرائيل. لكن النقطة الأساسية في إرسال فينر للركوع أمام عمدة مدينة ديربورن وغيره من الناشطين العرب الأمريكيين المحليين كانت توضيح أن تصعيد الانتقادات لإسرائيل من جانب الإدارة على وشك أن يترجم إلى تحول في السياسة. .

لا يقتصر الأمر على أن الولايات المتحدة لا تزال تدفع باتجاه المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق لتبادل المحتجزين المتبقين مقابل وقف لإطلاق النار قد يسمح أو لا يسمح لحماس بالبقاء على قيد الحياة في الحرب كمنتصرة بدلاً من القضاء عليها. والأكثر من ذلك، فمع استعداد القوات الإسرائيلية للتضييق على آخر معقل رئيس لحماس في غزة في رفح، أصبح الضغط الأميركي على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحكومته الائتلافية أعظم من أي وقت مضى.

تشويه المجهود الحربي الإسرائيلي

إن ادعاء بايدن بأن الحملة الإسرائيلية في غزة "تجاوزت الحدود"، إلى جانب الاتهام التشهيري الذي وجهه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بأن الحملة الإسرائيلية في غزة تجرد خصومها من إنسانيتهم، كان بمثابة تشويهات شنيعة للحقيقة. ويعترف جميع العسكريين الذين سمعتهم أثناء زيارتي لإسرائيل بأن جيشها واجه طوال الحملة تحديات لم يواجهها أي مقاتل حديث آخر. لقد وضعت حرب المدن في غزة الإسرائيليين في مواجهة عدو الإبادة الجماعية الذي حفر نفسه داخل وتحت الأحياء المدنية، وقام ببناء التحصينات التي حولت كل منزل في المناطق الحضرية إلى ساحات قتال. لقد بذلت حماس كل ما في وسعها للتضحية بالمدنيين الفلسطينيين ولزيادة عدد القتلى في هذا الصراع. ومقارنة بالجهود الأميركية في العراق أو في حروب الماضي، فإن سلوك الجيش الإسرائيلي كان مثالياً، وأي اتهام بأنه ينتهك قواعد الحرب ضد عدو يفعل ذلك في كل دقيقة هو ببساطة غير صحيح.

لم يحدث من قبل في سجلات الحرب أن ذهب أي جيش إلى هذا الحد الذي وصلت إليه إسرائيل في غزة - وليس فقط في قواعد الاشتباك المقيدة التي يعمل جنودها بموجبها، والتي سهلت على حماس مواصلة القتال. كما سمحت إسرائيل بتدفق

الوقود والغذاء والدواء إلى المناطق التي تسيطر عليها حماس من أجل ضمان رفاهة الفلسطينيين، على الرغم من أن العالم أجمع يعرف أن الإرهابيين يسرقون الكثير منها. حماس لا تستخدم المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية فحسب، بل تضمن أيضًا أنهم سيعانون حتى عندما يحصلون على وسائل البقاء على قيد الحياة من قبل عدوهم.

حتى الآن، كانت سياسة حكومة نتنياهو هي التشدق بهجمات بايدن على سلوكها مع التأكيدات المستمرة بأنها، كما فعلت دائمًا، تبذل قصارى جهدها لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى الحد الأدنى في سعيها لوضع حد لقدرة حماس. للوفاء بتعهدها بتكرار فظائع 7 أكتوبر في المستقبل. لا تحتاج إسرائيل إلى إذن أميركي للدفاع عن مواطنيها ضد عدو هدفه تدمير الدولة اليهودية وذبح سكانها. لكن اعتمادها على الأسلحة الأمريكية - وهي مشكلة يمكن معالجتها في المستقبل ولكن ليس على المدى القصير - يعني أنها لا تستطيع تجاهل واشنطن. كان حديث بايدن الصريح عن الحرب أمرًا مؤسفًا، ولكن فيما يتعلق بالقدس، لم يتم التسامح معها فحسب، بل تم تجاهلها طالما لم يتوقف تدفق الأسلحة والذخيرة الأمريكية اللازمة لمواصلة القتال.

ومع ذلك، فإن اعتذار فاينر يزيد من المخاطر في الخلاف المستمر بين الحليفين السابقين منذ 7 أكتوبر. تم إرسال فاينر إلى ديربورن لأن الإدارة كانت بحاجة إلى القيام بشيء ما لإقناع ليس فقط العرب الأمريكيين، بل ما يسمى بـ"التقدميين" في جميع أنحاء البلاد، الذين يعارضون إسرائيل بشدة، بأن الرئيس يستمع إليهم. في السابق، كان بايدن قد أرسل جولي شافيز رودريغيز، مديرة حملته الوطنية، إلى ديربورن في مهمة مماثلة، عندما التقت ليس فقط مع الديمقراطيين العرب الأمريكيين ولكن أيضًا مع النائبة رشيدة طليب (ديمقراطية من ولاية ميشيغان)، وعضو الكونجرس المعادية للسامية بشكل علني. عضو "الفرقة"، ليؤكد لهم أن الإدارة تتفهم مخاوفهم. لكن رئيس بلدية ديربورن عبد الله حمود رفض مقابلتها. وبحسب ما ورد قال إنه لن يقبل بأقل من لقاء مع صناع السياسة الفعليين بدلاً من مسؤولي الحملة. في ذلك الوقت، أرسل البيت الأبيض وفداً إلى ميشيغان برئاسة فاينر، وهو يهودي وأحد المحاربين القدامى في إدارة أوباما، وهو الآن الرجل الثاني في مجلس الأمن القومي.

وبمجرد وصوله إلى هناك، يبدو أن فاينر قد تلقى استقبالًا عدائيًا، لكنه لم يدخر أي جهد للتقرب من الشخصيات التي تتصرف كما لو أن فظائع 7 أكتوبر لم تحدث أبدًا والتي تشعر بالإهانة من أي اقتراح بضرورة إدانة حماس، ومطالبتها بالتخلي عن السلطة. وتحتجز رهائن أو تجنيب السكان الفلسطينيين المزيد من المعاناة من خلال الاستسلام. وكان مضيفوه ما زالوا غير راضين عن عدم وفائه بوعود مباشرة بتغيير السياسة تجاه إسرائيل. ومع ذلك، فقد قطع شوطا طويلا نحو تلبية مطالبهم من خلال إصدار بعض الإدانات اللاذعة للحكومة الإسرائيلية والاعتذار صراحة عن بيان البيت الأبيض الصادر في اليوم المائة بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، والذي ركز بالكامل على محنة الرهائن وحماس. وبدا أنه يعد بأن الاتصالات المستقبلية ستشكل تكافؤاً أخلاقياً بين إسرائيل والفلسطينيين.

وربما يعتقد البيت الأبيض أن مهمة فاينر والتغطية الصحفية التي نظمها ستهدئ من سيل الانتقادات من اليسار. ويشمل ذلك الهتافات الموجهة للرئيس الذي يطلق عليه بشكل روتيني اسم "جو الإبادة الجماعية" ليس فقط من قبل أولئك الذين يدفعون بهذه التهمة الكاذبة ولكن من قبل الجوقة المتزايدة لأولئك الذين يدعمون وقف إطلاق النار الذي سيمنح النصر

لحماس. إن الخنوع لمعادي السامية مثل طليب والسماح للسياسيين المحليين مثل حمود بالتنمر على مسؤول في مجلس الأمن القومي لن يؤدي إلا إلى زيادة الضغط على حملة بايدن، وليس تقليله. ولم تؤدي الزيارة إلا إلى خلق توقعات في اليسار بأن الإدارة ستعاقب إسرائيل إذا استمر القتال.

وقف التقدم نحو رفح

ومع ذلك، سيستمر الأمر، لأن الجيش الإسرائيلي لا يواصل حملته المنهجية والفعالة للقضاء على الإرهابيين في القطاع فحسب، بل يبدأ حملة للقضاء على آخر تشكيلات حماس العسكرية المنظمة في رفح. هذا هو سياق موجة النشاط الدبلوماسي الآن حيث يسعى بايدن إلى جعل من الصعب على الجيش الإسرائيلي مهاجمة رفح. إن محنة الفلسطينيين الذين فروا إلى هناك عندما كان القتال يدور في المقام الأول في الجزء الشمالي من القطاع الساحلي هي مشكلة حقيقية. ويجب أن يسمح أسياد حماس لهؤلاء الأشخاص بالفرار إلى مناطق غزة غير الحضرية وحيث يمكن إنشاء مرافق لرعايتهم. ولكن في الوقت الحالي، يبدو أن الإدارة تتحدث كما لو أن استخدام حماس الساخر لهم كدروع بشرية يجب أن يجعل أي جهد عسكري إسرائيلي غير مشروع.

لم يؤد اعتذار فاينر إلى رفع توقعات اليسار بشأن استعداد بايدن لمواجهة إسرائيل فحسب. ويبدو أن هذا يعني، على الأقل، أن الإدارة تعتقد الآن أنه حتى لو كان التخلص من حماس فكرة جيدة من الناحية النظرية، فإن أي معدل للخسائر في صفوف المدنيين - بغض النظر عن عدد الضحايا مقارنة بالوضع، فإن ما فعله الإرهابيون سيزيد من الخسائر البشرية. فهي أو ما هي الاحتياطات التي يمكن أن تتخذها إسرائيل لتجنبها – هي سبب كافٍ لإنهاء الحرب.

وقد سمح بايدن لمخاوفه من خسارة ليس ميشيغان فقط، بل الدعم الحماسي لقاعدة حزبه، بأن يضع نفسه في مأزق بشأن غزة. إذا لم يمنع استمرار الحرب، فسيكون قد أعطى التقدميين المعادين للسامية مثل طليب وغيرها من التقدميين سببًا للابتعاد عن مصيره السياسي. وقد يبدو هذا غير بديهي بالنسبة للديمقراطيين، الذين يعتبرون فوز الرئيس السابق دونالد ترامب بمثابة نهاية العالم. ومع ذلك، فإن البعض ملتزمون بنزع الشرعية عن إسرائيل وإحباط الجهود الرامية إلى تدمير حماس، حتى أنهم يعتقدون على ما يبدو أن فوز ترامب قد يكون يستحق العناء إذا كان ذلك يعني أنه لن يقف رئيس ديمقراطي إلى جانب إسرائيل مرة أخرى أبدا. وفي وقت أصبح تدمير حماس، إن لم يكن وشيكاً، احتمالاً حقيقياً على الأقل بعد أشهر أخرى من القتال العنيف، فإن اعتذار بايدن لمنتقديه اليساريين قد يقدم للإرهابيين شريان الحياة. وهذا لن يمكّنهم فقط من إعلان النصر في حرب بدأوها بارتكاب فظائع. كما أنه سيشجع بدلاً من أن يسعى إلى وضع حد لتصاعد معاداة السامية اليسارية، ويجعل أي أمل في إقناع الفلسطينيين بالتخلي عن أيديولوجية الكراهية والحرب المتواصلة ضد اليهود أمراً غير مرجح.

* * *

i24NEWS: الجيش الإسرائيلي يعلن مقتل 3 جنود ليرتفع عدد القتلى في العملية البرية في غزة إلى 232

أعلن الجيش الإسرائيلي الثلاثاء مقتل ثلاثة من جنوده في معارك غزة التي تدور لليوم الثلاثين بعد المائة . وفيما يلي أسماءهم:

المقدم (احتياط) نتانئيل يعقوب الكوبي، 36 عاماً، من حيفا، قائد الكتيبة 630، اللواء الجنوبي، سقط في معركة جنوب قطاع غزة .

الرائد (احتياط) يائير كوهين، 30 عاماً، من رمات غان، القائم بأعمال قائد السرية في الكتيبة 630، اللواء الجنوبي، سقط في معركة جنوب قطاع غزة.

اللواء احتياط زيف حين 27 عاما من كفار سابا مقاتل احتياط في الكتيبة 630 لواء الجنوب سقط في معركة جنوب قطاع غزة

بالإضافة إلى ذلك، أصيب اثنان من جنود الاحتياط من الكتيبة 630، اللواء الجنوبي، بجروح خطيرة خلال معركة جرت جنوب قطاع غزة. وأفاد بيان الجيش بنقل المقاتلين لتلقي العلاج الطبي في المستشفى وتم إبلاغ عائلاتهم.

* * *

i24NEWS: الضفة الغربية: هجوم دهس يستهدف قوات الأمن الإسرائيليين ينتهي بتحييد المنفذ

قال الجيش إن "الجنود طاردوا السائق المشتبه بالقيام بالدهس وفتحوا النار باتجاهه، وألقوا القبض عليه وتم نقله إلى قوات الأمن لاستكمال التحقيق"، مضيفا أن "الجنود قاموا بتفتيش السيارة وعثروا على سكين"

حاول أحد الفلسطينيين تنفيذ هجوم دهس الثلاثاء، ضد وحدة تابعة لقوات الأمن الإسرائيلية في منطقة غوش عتصيون (جنوبي القدس) بالضفة الغربية، وانتهى الأمر بإصابة خفيفة لمدني جراء حادث الاصطدام لكنه لم يحتاج إلى علاج طبي. وطاردت قوات الأمن الإسرائيلية سائق السيارة الفلسطيني الذي لاذ بالفرار وتم اعتقاله في وقت لاحق بالقرب من مفترق العزار. ولم تكن هناك إصابات أخرى .

أشارت التقارير الأولية إلى أنها كانت حادثتين منفصلتين في منطقة غوش عتصيون ومفترق العزار القريب، لكن بيان لاحق أوضح أنهما كانا نفس هجوم الدهس والمطاردة التي تلت ذلك. وقال الجيش الإسرائيلي في بيان إن الجنود طاردوا السائق المشتبه بالقيام بالدهس العمد وفتحوا النار تجاهه، ثم ألقوا القبض عليه وتم نقله إلى قوات الأمن لاستكمال التحقيق"، مضيفا أن "الجنود قاموا بتفتيش السيارة وعثروا على سكين."

وفقا للسلطات الأمنية، فقد طرأ ارتفاع طفيف في الحوادث الأمنية والهجمات العدائية منذ الهجوم الذي قادته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والحرب التي تلت ذلك في غزة.

* * *

i24NEWS: تحليل: عملية رفح... سيناريوهات القفز على مربعات الموت"

ردود ومواقف دولية وعربية على عملية محتملة في رفح، التي باتت المكان الأكثر اكتظاظا في غزة ويعيش بها نحو 1.5 فلسطيني غالبيتهم من النازحين

تستمر إسرائيل في تهدئة المخاوف المصرية المتعلقة بالعملية العسكرية في مدينة رفح، وذلك إثر تهديد القاهرة بتعليق العمل باتفاقية كامب ديفيد". ويتواصل مسؤولون أمنيون إسرائيليون مع نظرائهم بالجانب المصري، بعد تصريحات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، للتأكيد على أهمية العملية العسكرية المقررة في رفح للانتصار في الحرب ضد "حماس."

التهديد المصري

وهددت مصر بتجميد اتفاق السلام مع إسرائيل إذا دخل جنودها إلى مدينة رفح، وترى القاهرة أن التحرك الاسرائيلي عسكريا في هذه المدينة المكتظة بالسكان، سيؤدي إلى إغلاق الطريق الإنساني الرئيسي إلى غزة، ويزيد من الكوارث الإنسانية التي يعاني منها القطاع.

ووفقا للمتابعين فهذه ليست المرة الأولى التي تهدد فيها مصر إسرائيل، فالعلاقات بين البلدين وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عقدين، وأشارت مصادر صحفية إلى رفض السيسي طلب المكالمات الهاتفية عدة مرات مع نتياهو"، كما ناقش مسؤولون في أجهزة المخابرات والخارجية بمصر اعادة السفير المصري من مدينة تل أبيب، بعد ادعاءات إسرائيل في جلسة لاهاي، لكنهم تراجعوا عن الخطوة حتى لاتضر بجهود الوساطة في حرب غزة.

وجاء في بيان رسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أن "مصر تعارض بشكل قاطع تصريحات كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية بشأن نية الجيش الإسرائيلي تنفيذ عملية عسكرية في رفح جنوب قطاع غزة وتحذر من التبعات الكارثية لمثل هذه العملية، خاصة في ظل خطر تفاقم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، وتحث مصر على تسريع كافة الجهود الدولية والإقليمية لمنع إلحاق أضرار بمدينة رفح، حيث يعيش ما يقرب من 1.4 مليون فلسطيني، بينهم 1.3مليون نازح من محافظات أخرى، نزحوا إليها جميعا المنطقة الآمنة الأخيرة في غزة. وأضاف البيان أن "مصر ترى أن الأضرار التي لحقت برفح واستمرار السياسة الإسرائيلية في عرقلة المساعدات الإنسانية يساعد عمليا على الهجرة القسرية للشعب الفلسطيني، وهو ما يعد انتهاكا واضحا للقانون الدولي والقانون الإنساني، وقرارات الأمم المتحدة ."

وفد الموساد والشاباك في مصر

وتستقبل القاهرة هذا الأسبوع وفدا أمنيا إسرائيليا رفيع المستوى يضم رئيس "الموساد" ديفيد برنيع ورئيس"الشاباك" رونين بار واللواء في الجيش نيتسان ألون، إضافة إلى مسؤولين أميركيين وقطريين، لبحث صفقات الإفراج عن المحتجزين في غزة. وتعمل إسرائيل على إقناع مصر بعدم الممانعة والتعاون لإنجاز المهمة العسكرية في مدينة رفح باعتبارها آخر معاقل حماس، وهو ما تعارضه مصر. وقال مسؤولون إسرائيليون: "القمة مرهونة بقدرة مصر وقطر على إقناع حركة حماس، بالتراجع عن مطالبها ."

وقامت القاهرة باتخاذ تدابير أمنية مشددة استعدادا لمواجهة موجة نزوح فلسطينية محتملة حال اشتداد العمليات العسكرية، فأرسلت نحو 40 دبابة وناقلة جند مدرعة إلى شمال شرقي سيناء على طول الحدود مع قطاع غزة خلال الأسبوعين الماضيين. مع تعزيز الجدار الفاصل بارتفاع 6 أمتار بأسلاك شائكة، إضافة إلى إقامة حواجز رملية، مع زيادة نقاط المراقبة عند مواقع التمركز الحدودية. وكانت الهيئة المصرية العامة للاستعلامات أوردت بالتفصيل بعض التدابير التي

اتخذتها مصر على حدودها ردا على تلميحات إسرائيلية إلى أن حركة "حماس" تحصل على جزء من أسلحتها عن طريق التهريب من الجانب المصري.

بدء العمليات في رفح

شنّت المقاتلات الحربية الإسرائيلية، فجر الاثنين، سلسلة غارات عنيفة على مناطق متفرقة من مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، ووفقا لشهود عيان استهدفت الهجمات الإسرائيلية أكثر من 10 منازل بعضها مأهول بالسكان في غضون أقل من ساعة واحدة، وشملت العملية العسكرية مناطق "مصبح وعريبة وخربة العدس ومخيمي الشابورة ويبنا" إضافة إلى محيط المستشفى الكويتي وبعض المقرات الصحية المتواجدة في المدينة.

ويرفض نتنياهو الانتقادات الموجهة إلى العملية العسكرية في رفح ويعتبرها نقطة فارقة للانتصار في الحرب: "أولئك الذين يقولون إننا لا يجب أن نعمل هناك بأي شكل من الأشكال، يريدون منا أن نترك حماس هناك ونخسر الحرب." وفي مقابلة مع شبكة ABC الأميركية، أكد نتنياهو على دخول إسرائيل بكل قوتها إلى رفح لإخضاع مقاتلي حماس، وعندما سئل عن التحذيرات بشأن بقاء المدنيين في المنطقة، أجاب رئيس الوزراء: "أنا أتفق مع الأميركيين، سنعمل هناك وفي الوقت نفسه سنوفر ممرا مفتوحا للسكان المدنيين، حتى يتمكنوا من الإخلاء .

حماس القاهرة

وكان وفد حماس زار مصر القاهرة، الخميس الماضي، بقيادة نائب رئيس المكتب السياسي للحركة خليل الحية والتقى مدير جهاز المخابرات العامة المصري اللواء عباس كامل وتباحث الجانبان نحو 4 ساعات حول رد حماس على مخرجات اجتماع باريس بشأن صفقة تبادل الأسرى والمحتجزين في غزة. وتناول اللقاء ايضا مرحلة ما بعد "تعليق الحرب" في قطاع غزة، واعطاء فرصة لتبادل الرؤى مع مختلف الفصائل الفلسطينية، بهدف توحيد المواقف تجاه القضايا الأساسية.

ويبدو واضحا تفهم الجانب الاسرائيلي لزيادة الوجود العسكري المصري على الجانب المصري من معبر رفح وهي سابقة ليست الأولى سبق وأن سمحت إسرائيل بذلك عندما كانوا يقاتلون داعش، حيث تكون زيادة القوات المصرية باتفاق مسبق وفق تنسيق أمني مع الجانب الإسرائيلي .

ومن الواضح ايضا الرفض المصري للتواجد العسكري الإسرائيلي في رفح، وهو مايعظم خطر النزوح لعشرات الآلاف من الفلسطينيين وهو ماتخشاه القاهرة، وسيكون من الصعب آنذاك إيقافهم إذا استمرت فظاعة الحرب، لكن وعلى كل حال، ثمة تفاهم بين الجانبين يمنع وصول الخلافات بينهما الى صدام مسلح، فكلاهما يحتاج إلى السلام أكثر من الآخر، وفي الاثناء لن تخفي مصر معارضتها "الشفوية" للعمليات العسكرية الإسرائيلية، لكنها ستظل كذلك ولن تتعداه .

* * *

i24NEWS: "عملية إنقاذ المختطفين": إسرائيل أبلغت مصر عن نيتها تنفيذ "عملية محددة" في رفح

أطلع مسؤولون أمنيون إسرائيليون مصر مع بداية العملية في رفح وأبلغوا أن الحديث يدور عن "حدث محدد" للإفراج عن مختطفين إسرائيليين في أسر حماس، جاء هذا وفقا لما أوردته هيئة البث الرسمية "كان"، ويأتي على خلفية التقارير في مصر بأن القاهرة توجهت الى إسرائيل بطلب الحصول على توضيحات عن العملية .

جرت هذه المحادثات بين المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين والمصريين، في منتصف الليلة، والتي جاءت على خلفية التوتر بين البلدين والمرتبطة بالمخاوف المصرية من عملية برية للجيش الإسرائيلي في رفح والتي برأي مصر يمكن أن تؤدي الى تسلل الحشود من غزة الى مناطقها عن طريق الحدود .

إسرائيل أوضحت الى مصر أن الحديث يدور عن عملية خاصة ومحددة في داخل رفح وليس بداية عملية برية، والتي تجهزت إسرائيل لها على مدار الأسابيع الأخيرة بعد العملية في خان يونس. اسرائيل قالت لمصر بأن العملية البرية في رفح ستنطلق فقط، وبطلب من مصر والولايات المتحدة بعد استكمال شرطين أوليين: "إخلاء السكان من رفح وبعد التوصل الى تفاهمات مع مصر حول مسألة التعامل مع قضية التهريب في محور فيلادلفيا .

وافيد الليلة ان رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو اعطى قبل ثلاثة أسابيع موافقته المبدئية على العملية، لكن المعلومات الاستخباراتية لم تستكمل. لكن قبل أسبوع تمت الموافقة مرة اخرى، لكن رئيس الحكومة طلب الموافقة على العملية بشكل نهائي وتم ذلك. مراحل العملية التي عرضت أمام رئيس الحكومة من قبل القوات كانت: مرحلة الاقتراب من الهدف، مرحلة التنفيذ، ومرحلة إعادة المختطفين الى البلاد . وفي الأيام التي سبقت العملية نفذ الجيش الإسرائيلية عمليات اغتيال محددة بهدف تجهيز الأرضية لعملية الإنقاذ .

* * *

i24NEWS: تقرير: بايدن يصف نتنياهو بـ"العقبة" و"المغفل" فهل هذه نهاية نتنياهو؟

قال بايدن: "حاولنا إقناع إسرائيل بالتوقيع على وقف إطلاق النار لكنه (نتنياهو) يحول دون ذلك بكل طريقة ممكنة و "يذيقنا الجحيم"، على ما كشفت هيئة البث الإسرائيلية

أعرب الرئيس الأمريكي عن أسفه لتصرفات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على خلفية الصراع الدائر في قطاع غزة بين إسرائيل وحماس وتحديدا مواقفه المتصلبة حيال أي وقف لإطلاق النار في إطار اتفاق وقال بايدن بهذا الصدد: "حاولنا إقناع إسرائيل بالتوقيع على وقف إطلاق النار لكنه (نتنياهو) يحول دون ذلك بكل طريقة ممكنة "يذيقنا الجحيم"، على ما كشفت هيئة البث الإسرائيلية.

ووفقا لهيئة البث فقد نشرت شبكة إن بي سي الأميركية اليوم (الاثنين) نقلا عن لسان خمسة مصادر مطلعة أن رئيس الولايات المتحدة جو بايدن بات "يستخف برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو"، لكنه لم يغير سياسة بلاده تجاه إسرائيل نتيجة لذلك.

تسربت تقارير مؤخرا أشارت إلى أن بايدن دعا نتنياهو بالمغفل في الغرف المقفلة وهو ما يشي بتضعضع العلاقات التاريخية التي تربط بين الرجلين. ناهيك عن التقارير التي تحدثت عن أن الرئيس الأمريكي جو بايدن ومساعديه قريبون حاليا من نقطة حرجة بالعلاقات مع رئيس الحكومة نتنياهو، ولم يعودوا يرون فيه شريكا فعالا يمكن التأثير عليه، وفقا لشهادات عدد من الأشخاص المطلعين على نقاشات داخلية، على ما نشرت واشنطن بوست. وأفيد أيضا أن عددا من مساعدي بايدن يشجعونه على انتقاد رئيس الحكومة الإسرائيلية علنا بسبب العملية العسكرية في غزة.

وذكرت صحيفة "واشنطن بوست" أمس أن بايدن وكبار مساعديه "اقتربوا من نقطة حرجة في العلاقات مع رئيس الوزراء نتنياهو"، ولم يعودوا يرون فيه شريكا منتجا يمكن التأثير عليه. ووفقاً للتقرير، الذي نشأ من شهادة العديد من الأشخاص المطلعين على المناقشات الداخلية، فإن بعض مساعدي بايدن يشجعونه على انتقاد رئيس الوزراء علناً بسبب العملية العسكرية في غزة.

يذكر أن بايدن أوعز إلى نتنياهو بضرورة إنهاء الحرب حتى كانون الثاني / يناير فيما يصر رئيس الوزراء ومعه كوكبة من أعضاء اليمين في الكنيست وقطاع شعبي غير ضيق على مواصلة الحرب حتى تحقيق النصر معتبرا أن المعركة البرية في رفح سترجح كفة النصر فيما يتعلق بالقضاء على آخر كتائب حماس في معقلها الأخير حيث تحتفظ أيضا بالرهائن الإسرائيليين، وهو ما ينطوي على خطورة عالية بسبب الازدحام الذي تعاني منه رفح الممتلئة عن آخرها بمليون وأربعمائة ألف نازح يفترشون الخيام وتفصلهم السياج عن أرض سيناء المحظورة رسميا وشعبيا .

* * *

i24NEWS: "فشل أمني خطير": مسؤولون إسرائيليون ينتقدون نجاح إسرائيلي بالدخول لغزة بسيارته والتوغل كيلومترا

أثار دخول مواطن إسرائيلي الأحد مع مركبته الى مناطق في قطاع غزة ونجاحه بالتوغل كيلومترا في القطاع قبل اعتقاله

من قبل السلطات الإسرائيلية انتقادات شديدة لمسؤولين أمنيين لنشاط فرقة غزة، وفقا لما نقله موقع "والا ." وفي التفاصيل نجح المواطن الإسرائيلي بالدخول بمركبته الى قطاع غزة- والتوغل كيلومترا الى داخل القطاع قبل أن تعتقله قوات الجيش الإسرائيلي وتعيده الى البلاد. السائق نجح بتجاوز السياج الحدودي بعد سفره بمركبته التي تحمل الشارة الصفراء .

المسؤولون الأمنيون وجهوا انتقادا شديدا لفرقة غزة، بزعم أن هذا الحدث الخطير يشير الى فوضى عند منطقة الحدود، وثغرات بالمراقبة والسيطرة على العبور عند الحدود. ايضا قال المسؤولون إنه حول السياج الحدودي تجري "سياحة حرب" يتم جزء منها برعاية الجيش وقسم آخر بشكل مستقل وتشمل مواطنين يحضرون لرؤية جنود، قطاع غزة ومناظر من ساحة المعركة . وذكر التقرير أن مديرية خط التماس والسياج الحدودي بقيادة العقيد عيران اوفير تعمل برافقة قوات الهندسة التابعين للقيادة الجنوبية وفرقة غزة على ثلاثة جهود رئيسية منذ السابع من أكتوبر. الأول، خصص لتصليح السياج الذي تضرر في عشرات النقاط من قبل مسلحي حماس والجهاد الإسلامي والحشود من المواطنين الفلسطيني، وتم حتى الآن تصليح غالبيته. أما الجهد الثاني، يشمل بناء منطقة عازلة من خط السياج إلى السطر الأول من المنازل في القطاع ووضع العوائق .

* * *

i24NEWS: تفاصيل جديدة عن المنتحل الذي دخل لقواعد عسكرية إسرائيلية حساسة واطلع على معلومات سرية

سمحت المحكمة المركزية في بئر السبع اليوم بنشر لائحة الاتهام التي تم تقديمها الشهر الماضي ضد مواطن إسرائيلي انتحل صفة ضابط في الجيش الإسرائيلي في السابع من أكتوبر. وجاء المواطن، الذي لم يتم الكشف عن اسمه، لخدمة الاحتياط العسكرية، بمبادرة منه، على الرغم من أنه لم يتم استدعاؤه للقيام بذلك ولم يتلق الأمر رقم 8. لائحة الاتهام، التي سمح بنشرها بناء على طلب عضو الكنيست ألموج كوهين، تتضمن تهمًا ضد منتحل الشخصية بالتجسس الخطير، وتلقي شيء بطريقة احتيالية وفي ظروف مشددة والمعلومات السرية ومخالفة الدخول إلى مكان عسكري .

المواطن المنتحل قدم نفسه صباح يوم السبت في السابع من أكتوبر إلى ضابط كبير بالجيش تم حجب اسمه في لائحة الاتهام، متنكرا في هيئة ضابط برتبة نقيب، ضابط مخابرات من وحدة خاصة. ورغم أن الضابط المسؤول أبلغه بأنه لا يحتاج إلى مساعدته، إلا أن المنتحل وجد طريقه للوصول والجلوس بجلسات تقييمات الأوضاع وفي مركز المراقبة والسيطرة، بل وجلس حول طاولات تقييم الأوضاع الأمنية في قسم العمليات بالجيش. كما التقى المنتحل مع ضباط المقر وساعد في توضيح حالة التجنيد لمختلف الوحدات .

وفي اليوم التالي، الثامن أكتوبر واصل المنتحل نشاطه دون عوائق، ووصل الى نقطة عسكرية وقام بتصوير الجنود والوثائق الموجودة هناك. كما وصل لاحقا الى القيادة الجنوبية وتجول في المكان برتبة نقيب، رغم أن رتبته بعد تسريحه من الجيش كانت ملازم. كما أنه استعرض نفسه كذبا كمن من خلال منصبة يمتلك حلولا وموارد لحل تحديات عملياتية، وذلك من أجل الحصول على معلومات سرية .

كما تم توجيه المنتحل إلى ضابطة أخرى طلبت التأكد من عمله مع أحد ضباط أمن المعلومات، وأعطته هاتفها المحمول حتى يتمكن من إدخال رقمه في قائمة الاتصال الخاصة بها. بدلاً من ذلك، وبدون إذنها، أرسل رسالتين إلى نفسه، كتب في الأولى: "مرحبًا، سنكون سعداء لأنك ترى في غرفة العمليات كيف يمكننا تطوير العمل"، وفي الثانية: "أخبرنا بما يجب علينا فعله، عندما نتلقى تقارير متضاربة من الميدان ".

اضافة الى ذلك قام المتهم بكتابة التزام لعمله من قبل ضابط آخر، بعد أن حصل على ثقته وسجل بها "انا اوافق على النقيب احتياط (اسم المشتبه) سيعين ضابط عمليات خاصة في غرفة عمليات للقيادة الجنوبية" وبعد ذلك وقع ضابط آخر على الوثيقة .

ووفقا للائحة الاتهام واصل المنتحل أعماله وأنشطته الخطيرة لمدة ثمانية أيام، حتى 15 أكتوبر - عندما تم القبض عليه. وتنص لائحة الاتهام على أنه بتصرفاته "قدم معلومات سرية عندما لم يكن مخولا بذلك". وذكر أيضًا أنه "جمع وأعد وسجّل واستلم أمورا بطريقة احتيالية في ظروف مشددة تتعلق بأمن الدولة - أثناء الحرب ."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الجيش الإسرائيلي: مراسل الجزيرة هو أيضا قيادي في حماس

بقلم إيمانويل فابيان

بحسب الجيش فإن جهاز كمبيوتر محمول تم العثور عليه في قاعدة في غزة يحتوي على وثائق وصور تظهر أن محمد وشاح هو ناشط كبير في منظومة الصواريخ المضادة للدروع التابعة للحركة، وقام بأبحاث لصالح قوتها الجوية

يبدو أن صحفيا يعمل في قناة "الجزيرة" هو أيضا قيادي في الجناح العسكري لحركة حماس، بحسب صور ووثائق عثر عليها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة خلال الحرب الجارية ضد الحركة الفلسطينية.

وكتبت المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي باللغة العربية أفيخاي أدرعي منشورا على منصة التواصل الاجتماعي "إكس" يوم الأحد: "في الصباح صحفي في قناة الجزيرة، وفي المساء مخرب في حماس."! وقال أدرعي إنه قبل عدة أسابيع عثرت القوات على كمبيوتر محمول في قاعدة لحماس في شمال غزة يخص رجل يدعى محمد وشاح. وقد ظهر وشاح، من حي البريج وسط غزة، في بث قناة الجزيرة في الأشهر الأخيرة، حيث وصفته المحطة المملوكة لقطر بأنه أحد مراسليها.

وقال أدرعي إن الوثائق التي تم العثور عليها في الكمبيوتر المحمول كشفت أن وشاح (37 عاما) هو "قائد بارز" في منظومة الصواريخ المضادة للدروع التابعة لحماس، وفي أواخر عام 2022، بدأ العمل في البحث والتطوير في القوة الجوية التابعة للحركة. وقال إن المعلومات الاستخباراتية التي تم استخراجها من الكمبيوتر تكشف "صورا تربط المدعو محمد وشاح بنشاطات داخل حماس." وتضمن المنشور صورا تظهر على ما يبدو وشاح وهو يتدرب على استخدام الأسلحة المضادة للدروع وكذلك على استخدام أسلحة أخرى وطائرة مسيرة.وكتب أدرعي "ومن يدري كم من التفاصيل سنكشفها عن وجود إرهابيين آخرين بزي صحفي في المستقبل القريب."

في الشهر الماضي، قُتل مراسلان يعملان مع قناة الجزيرة في غارة جوية إسرائيلية في رفح، واتهمهما الجيش الإسرائيلي في وقت لاحق بالعضوية في حماس وفي حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية.

وقُتل حمزة وائل الدحدوح، نجل مراسل الجزيرة في غزة وائل الدحدوح، ومصطفى ثريا، محرر فيديو يعمل لوكالة "فرانس برس" وكان يعمل أيضا في القناة الإخبارية القطرية، في الغارة الجوية في يناير. وقالت الجزيرة إن صحفي ثالث يُدعى حازم رجب أصيب بجروح خطيرة. وقال الجيش الإسرائيلي إن الرجلين استقلا سيارة مع مقاتل آخر كان يدير طائرة مسيرة.

ردا على استفسار حول هذا الحادث، قالت وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن طائرة عسكرية "حددت وأصابت مخربا كان يقود طائرة بطريقة تعرض قوات الجيش الإسرائيلي للخطر."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تقارير عن محاولة كبار مسؤولي الدفاع تهدئة نظرائهم المصريين بشأن خطط الهجوم على رفح

انتشرت التقارير بينما تصبح المدينة الواقعة في أقصى جنوب غزة هدفا وشيكا لحملة الجيش الإسرائيلي؛ وبحسب ما ورد أخبر المسؤولون المؤسسة الأمنية المصرية أنهم سينسقون مع القاهرة

أفادت تقارير أن مسؤولين أمنيين إسرائيليين كانوا يعملون على مدار الساعة الأحد لتهدئة المخاوف المصرية بشأن هجوم عسكري إسرائيلي وشيك في مدينة رفح بأقصى جنوب قطاع غزة، في الوقت الذي حذر فيه الرئيس الأمريكي جو بايدن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من المضي قدمًا في الحملة دون خطة "موثوق منها" لحماية المدنيين

وذكرت أخبار القناة 12 مساء الأحد أن مسؤولين رفيعين من الموساد وجهاز الأمن العام الشاباك والجيش الإسرائيلي أجروا اتصالات مع نظرائهم المصريين لتهدئة مخاوفهم بعد أن قال نتنياهو إن إرسال قوات إلى رفح ضروريا للانتصار في الحرب المستمرة منذ أربعة أشهر ضد حماس. وقد نزح أكثر من نصف سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة إلى رفح هربا من القتال في مناطق أخرى، واكتظوا في مخيمات متنامية وملاجئ تديرها الأمم المتحدة بالقرب من الحدود. وتخشى مصر تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين قد لا يسمح لهم بالعودة أبدا.

وتعد الحملة في رفح هدفا حاسما في الحرب بالنسبة لإسرائيل لأنها نقطة تهريب رئيسية للفصائل المسلحة في القطاع. وقال مصدران أمنيان مصريان صباح الأحد إن القاهرة نشرت نحو 40 دبابة وناقلة جند مدرعة في شمال شرق سيناء خلال الأسبوعين الماضيين، ضمن سلسلة من الإجراءات لتعزيز الأمن على حدودها مع غزة.

وذكرت القناة 12 أيضا أن المسؤولين الأمنيين أبلغوا نظرائهم المصريين أن إسرائيل لن تقوم بأي تحركات أحادية وأنهم سيعملون بالتنسيق مع القاهرة.

وجاءت هذه التقارير بعد أيام من قول مسؤولين مصريين ودبلوماسي غربي إن مصر هددت بتعليق معاهدة السلام مع إسرائيل إذا أرسلت قوات إلى رفح حيث تخشى القاهرة أن يؤدي القتال إلى إغلاق طريق إمداد المساعدات الرئيسي للقطاع المحاصر. كما وردت تقارير تفيد بأن مصر حذرت حماس من ضرورة التوصل إلى اتفاق للإفراج عن الرهائن مقابل وقف إطلاق النار مع إسرائيل في غضون أسبوعين، وإلا فإن إسرائيل سنتقل القتال إلى رفح.

وأفادت وسائل إعلام عبرية مساء الأحد أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي أبلغ مجلس الوزراء أنه وافق بالفعل على عملية في رفح ثلاث مرات، وأن الجيش مستعد لتنفيذها عندما يحصل على الضوء الأخضر من الحكومة.

وذكرت القناة 12 أيضا، دون ذكر مصادر، أن الجيش الإسرائيلي يفضل السماح للمدنيين الذين يحتمون حاليا في رفح بالانتقال إلى شمال القطاع فقط كجزء من صفقة إطلاق سراح الرهائن. وأفاد التقرير أنه دون صفقة من هذا القبيل، فإن الجيش لديه طرق أخرى للعمل في رفح، على الرغم من عدم تحديد أي منها.

وتجادل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الذي ينتقد رئيس الأركان بشكل متكرر في الحكومة، مع هاليفي يوم الأحد بشأن منع الجيش المتظاهرين ضد دخول المساعدات لغزة من الوصول إلى معبر كرم أبو سالم، وحول المساعدات الإنسانية عامة.

وتم إعلان المنطقة المحيطة بالمعبر منطقة عسكرية مغلقة يوم الأحد، مما يجعل تواجد المدنيين هناك غير قانوني بعد أيام من الاحتجاجات التي أعاقت دخول المساعدات عبر المعبر. وتم إبعاد عشرات المتظاهرين من معبر كرم أبو سالم في وقت سابق من اليوم بعد نصب الخيام لمنع دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. وفي الأسابيع الأخيرة، قامت مجموعات من المتظاهرين اليمينيين بإغلاق المعبر في محاولة لمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في غزة بينما لا يزال حوالي 136 إسرائيليًا محتجزين لدى حماس.

وسأل بايدن نتنياهو عن معبر كرم أبو سالم عندما تحدثا يوم الأحد، للمرة الأولى منذ أن وصف الرئيس الأمريكي الحملة الإسرائيلية في غزة بأنها "مبالغ بها." وتم إطلاق سراح 105 رهائن كجزء من اتفاق هدنة مؤقتة في نوفمبر، ووعدت إسرائيل بزيادة عدد شاحنات المساعدات إلى 200 يوميا، لكنها لم تتمكن من تلبية الطلب مع فتح معبر واحد فقط. ونتيجة لذلك، أعلن نتنياهو في منتصف ديسمبر أن إسرائيل ستعيد فتح معبر كرم أبو سالم للسماح بدخول المزيد من المساعدات إلى القطاع.

ويعتقد أن 130 رهينة اختطفتهم حماس في 7 أكتوبر ما زالوا في غزة – وليسوا جميعا على قيد الحياة – بعد إطلاق سراح 105 مدنيين من الأسر خلال هدنة استمرت أسبوعا في أواخر نوفمبر، وتم إطلاق سراح أربع رهائن قبل ذلك. وأنقذت القوات ثلاثة رهائن على قيد الحياة، بما في ذلك في عملية يوم الاثنين، وتم استعادة جثث 11 رهينة، من بينهم ثلاثة قُتلوا على يد الجيش عن طريق الخطأ. وأكد الجيش الإسرائيلي مقتل 29 ممن ما زالوا محتجزين لدى حماس، مستندا على معلومات استخباراتية جديدة ونتائج حصلت عليها القوات العاملة في غزة. كما تم إدراج شخص آخر في عداد المفقودين منذ 7 أكتوبر، ولا يزال مصيره مجهولا.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: المملكة المتحدة تفرض عقوبات على مستوطنين في الضفة الغربية بسبب أعمال عنف "فظيعة" في أعقاب خطوة أمريكية مماثلة

بقلم لازار بيرمان

فرضت المملكة المتحدة عقوبات على أربعة مواطنين إسرائيليين يوم الاثنين قالت إنهم نفذوا هجمات عنيفة على فلسطينيين في الضفة الغربية، في أعقاب خطوة أمريكية مماثلة فرضت فيها واشنطن قيودا مالية وقيود سفر غير مسبوقة على إسرائيليين ناشطين في المستوطنات في وقت سابق من هذا الشهر. وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون إن المستوطنين الإسرائيليين الأربعة المستهدفين، وأحدهم مشمول أيضا بالعقوبات الأمريكية، متورطون في "انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان." وأضاف: "المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون يهددون الفلسطينيين، غالبا تحت تهديد السلاح، ويجبرونهم على ترك الأراضي التي هي ملكهم الشرعي. هذا السلوك غير قانوني وغير مقبول."

وقد حددت الحكومة البريطانية ينون ليفي وموشيه شرفيط وتسفي بار وإيلي فيدرمان على أنهم "مستوطنون إسرائيليون هاجموا الفلسطينيين بعنف في الضفة الغربية المحتلة." ومن بين الأربعة، فقط ليفي مشمول في العقوبات التي أعلنت عنها

الولايات المتحدة. وقالت المملكة المتحدة في بيان لها إن ليفي وشرفيط "استخدما في الأشهر الأخيرة الاعتداء الجسدي، وهددا عائلات تحت تهديد السلاح، ودمرا الممتلكات كجزء من جهد مستهدف ومدروس لتهجير التجمعات الفلسطينية."

في 17 أكتوبر، أوردت صحيفة "هآرتس" العبرية حادثة فر فيها عشرات الفلسطينيين من قريتهم عين شبلي في غور الأردن بعد أن هاجم المستوطنون الإسرائيليون أفرادا من مجتمعهم وخربوا منازلهم. ووصف تقرير صحيفة هآرتس شرفيط بأنه أحد المحرضين الرئيسيين على الهجوم.

وكان ليفي أيضا متورطا في حوادث مماثلة وفقا لبيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في وقت سابق من هذا الشهر. مؤسس بؤرة مزرعة ميتريم في جنوب الضفة الغربية، اتُهم بالاعتداء على مدنيين فلسطينيين وبدو، وتهديدهم بمزيد من العنف إذا لم يغادروا منازلهم، وحرق حقولهم، وتدمير ممتلكاتهم، مما دفع السكان البالغ عددهم حوالي 250 نسمة إلى مهاجرة القرية.

واتُهم فيدرمان، المقيم هو أيضا في بؤرة مزرعة ميتريم الاستيطانية، بالتورط "في حوادث متعددة ضد رعاة فلسطينيين" جنوب الخليل. وهو نجل نوعام فيدرمان، الناشط اليميني المتطرف البارز من الخليل، الذي قال لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن ابنه يشارك حاليا في عمليات قتالية في خان يونس، وبالتالي فهو لا يعلم أنه قد تم فرض عقوبات عليه من قبل المملكة المتحدة. أصيب إيلي قبل عدة أسابيع عندما أصابت قذيفة آر بي جي الجرافة D9 التي كان يقوم بتشغيلها، لكنه عاد إلى الخدمة القتالية بعد عشرة أيام من النقاهة في مستشفى شيبا.

ونفى فيدرمان تورط ابنه في هجمات ضد الفلسطينيين، مشيرا إلى أنه كان يؤدي خدمته العسكرية الإلزامية على مدى السنوات الثلاث الماضية. وقال فيدرمان "هذا المزاعم مليئة بالهراء. أخبرني متى سيكون لديه الوقت للقيام بمثل هذه الأمور. إن هذا نتيجة حملة اليسار المتطرف والفوضويين، الذين يضايقون جيش الدفاع في غور الأردن وفي السامرة وفي تلال جنوب الخليل، وتوجهوا إلى الولايات المتحدة وبريطانيا في إطار هذه الحملة."

واتهمت المملكة المتحدة بار يوسف بالتعرض لعائلات في نزهة تحت تهديد السلاح في مناسبتين، إحداهما وثقتها منظمة "كيرم نافوت" في الضفة الغربية في عام 2021.وبحسب موقع "هكول هايهودي"، أصيب فيدرمان أثناء القتال في غزة، وعاد منذ ذلك الحين للقتال في خان يونس.

وفي ترديد لما تقوله الولايات المتحدة، دعا كاميرون إسرائيل إلى "اتخاذ إجراءات أقوى ووضع حد لعنف المستوطنين." وقال عن تعهدات إسرائيل بوقف عنف المستوطنين في جميع أنحاء الضفة الغربية: "في كثير من الأحيان، نرى التزامات وتعهدات تم تقديمها، ولكن لا يتم تنفيذها."وأضاف كاميرون، الذي زار إسرائيل في وقت سابق من هذا الشهر: "يجب أن نكون واضحين بشأن ما يحدث هنا. إن المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين يهددون الفلسطينيين، وغالبا تحت تهديد السلاح، ويجبرونهم على ترك الأراضي التي هي ملكهم الشرعي."

وقالت وزارة الخارجية البريطانية إن هناك مستويات غير مسبوقة من العنف من جانب المستوطنين في الضفة الغربية خلال العام الماضي.

وقُتل 10 فلسطينيين على الأقل وتم إضرام النيران في عشرات المنازل في الضفة الغربية في هجمات للمستوطنين في عام 2023، حسبما قالت منظمة "يش دين" الحقوقية في شهر يناير. وتصاعدت أعمال العنف بعد هجمات 7 أكتوبر التي نفذتها حماس في جنوب إسرائيل، والتي قُتل فيها حوالي 1200 شخص وتم احتجاز 253 آخرين كرهائن، لكن العنف كان في ارتفاع قبل ذلك أيضا، وفقا لهيئات مراقبة. وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأول من يناير إن هناك متوسط يومي لثلاث حوادث متعلقة بالمستوطنين في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023 مقارنة بمتوسط حادثتين يوميا في عام 2022 – وهو أعلى معدل منذ بداية حفظ السجلات في عام 2006.

من غير المعروف ما إذا كان أي من المتطرفين الأربعة المستهدفين لديهم أصول في المملكة المتحدة، ولكن مع ذلك يمكن أن يكون للعقوبات تأثيرات واسعة النطاق. وفي أعقاب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، تم تجميد حسابات ليفي المصرفية الإسرائيلية، وكذلك حسابات المستوطن الخاضع للعقوبات دافيد حاي حصادي، بسبب متطلبات الامتثال المالي التي تلتزم بها البنوك الإسرائيلية قانونا.

وشكرت حركة السلام الإسرائيلية "مقاتلون من أجل السلام" الحكومة البريطانية لدعمها "موقفا لا لبس فيه ضد عنف المستوطنين." وقالت المنظمة في بيان "بينما يجلس ممثلوهم في الحكومة، تخلى شبان التلال [وهو مصطلح شائع لوصف الناشطين الاستيطانيين المتطرفين] عن كل صور ضبط النفس. إن التدخل هو واجب أخلاقي، ومن الجيد أن يتم التوصل إلى مثل هذا القرار الضروري بشأن هذه القضية."

* * *

هآرتس: ترانسفير طوعي؟ هذه فكرة جيدة!

بقلم عكيفا الدار

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

مفهوم "ترانسفير طوعي" يطرح أمام ناظرينا شخصية الكهاني إيتمار بن غفير. فكرة "تشجيع الفلسطينيين على الهجرة" تذكر على الفور بمؤسس حزب الترانسفير رحبعام زئيفي. حلمهم وحلم أمثالهم، بدءا بالكاهنة الكبرى للحركة المسيحانية دانييلا فايس وانتهاء بأغبيائها المبتذلين مثل ميكي زوهر الذين كانوا يرقصون في مؤتمر "العودة إلى غوش قطيف"، حلمهم يشبه "عيرف راين" (منطقة خالية من اليهود بتعبير النازية). ارض إسرائيل من البحر وحتى النهر خالية من العرب. رغبة طفل فلسطيني في سكن يهمهم مثل رغبة قط شارع بمأوى من الأمطار. ولكن باستثناء من ينفثون سم تفوق اليهود وكراهية الأجانب والإدمان على العقارات، فإن إعادة التوطين يمكن أن تكون مبادرة مرحبا بها.
مفهوم "إعادة التوطين" للاجئين من العام 1948 ذكر للمرة الأولى في تفويض "الأونروا" الصادر في العام 1949. فقد جاء فيه أن المنظمة ستعمل سنتين – ثلاث سنوات فقط إلى حين حل الظروف التي نشأت بسبب حالة الطوارئ وإعادة توطين اللاجئين الذين هم تحت رعايتها. وقد تم تقدير عددهم في حينه بـ 700 ألف شخص. لكن ادعاء "حق العودة" استخدم كسبب (أو كذريعة) للدول العربية الثرية التي قامت بإغلاق أبوابها أمام اللاجئين.

منظمات المقاومة الفلسطينية حولت مخيمات اللاجئين إلى دفيئات لتربية المقاتلين ضد إسرائيل. في الوقت الذي فيه ممثلية الأمم المتحدة للاجئين "يو.ان.اتش.سي.آر" عملت على إعادة توطين اللاجئين في كل النزاعات في العالم، فإن "الأونروا" أصبحت مزودة الطعام والتعليم والصحة والرفاه للاجئين الفلسطينيين. مدير عام "الأونروا" جيمس ديفيز قال في العام 1959، إن المنظمة هي احد الأثمان – كما يبدو الأدنى من بينها – الذي يدفعه المجتمع الدولي من اجل عدم حل المشاكل السياسية للاجئين.

كارثة 7 تشرين الأول فرضت على العائلات الإسرائيلية "ترانسفير" غير طوعي. جرائم "حماس" حكمت بالترانسفير غير الطوعي أيضا على مئات آلاف العائلات الفلسطينية. هذه الأزمة العميقة يجب أن تشكل خشبة القفز من اجل حل جذري، يتجاوز العثور على بديل للأونروا؛ تسوية تؤدي إلى إنقاذ لاجئي العام 1948 من قذارة مخيمات اللاجئين. هذه عملية حيوية، حتى لو كانت غير كافية، لإنهاء النزاع والمصالحة بين الشعبين.

الكثير من القتلة الذين قاموا باقتحام غلاف غزة في 7 تشرين الأول، مخربون وانتحاريون وزعماء "حماس"، خرجوا من هذه المخيمات. ثلاثة أجيال حملت في عنقها مفاتيح بيوتها في عسقلان ويافا والقطمون، وهم يعرفون أن الجيل القادم محكوم عليه بحياة الضائقة وعدم الأمل. الضوء الذي بزغ عند التوقيع على اتفاقات أوسلو في 1993 خفت عندما قتل اسحق رابين وتلاشى في ظل حكومات اليمين الاستيطانية.

فكرة إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين ليست جديدة. فهي كانت مشمولة في خطة الرئيس الأميركي بيل كلينتون، والتي ارتكزت على حل الدولتين. مبادئ الخطة التي عرضت على الطرفين في نهاية العام 2000 تمت مناقشتها أيضا في محادثات طابا بين حكومة إيهود باراك والفلسطينيين في بداية العام 2001. بعض الدول، منها الولايات المتحدة وكندا، وافقت على استيعاب عدد من اللاجئين. الخطة شملت إقامة منظمة دولية لتمويل هذه المبادرة. وقد تم التوضيح بأن تطبيق جميع بنود الخطة سيعتبر تنفيذا لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة 194 الصادر في تشرين الثاني 1948، الذي يعتبره الفلسطينيون الأساس القانوني لتبرير مطالبتهم بحق العودة. مبادرة السلام للجامعة العربية في آذار 2002 نصت على أن القرار 194 هو الأساس لحل مشكلة اللاجئين، لكن هذا الحل يجب أن يكون عادلا ومتفقا عليه.

قضية اللاجئين عادت إلى طاولة المفاوضات في المحادثات التي أجراها رئيس الحكومة إيهود أولمرت مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في العام 2007. وقد اتفقا على أن عددا قليلا من اللاجئين (50 – 100 ألف) يمكن استيعابه في إسرائيل في إطار جمع شمل العائلات. الأغلبية الساحقة يمكنها الاختيار بين إعادة التأهيل في الدولة الفلسطينية أو الهجرة إلى دولة ثالثة (ترانسفير طوعي، كما قلنا). أولمرت اقترح أن تؤسس إسرائيل وتدير صندوقا دوليا يجند الأموال من اجل تعويض اللاجئين عن خسارة ممتلكاتهم. في تحقيق شامل اجري في 2007 تم تقدير التعويض الشامل بأقل من مليار دولار، وهذا مبلغ يساوي نفقات الولايات المتحدة في ثلاثة أيام قتال في العراق.

في استطلاع للرأي العام أجري في تلك الفترة في أوساط عينة كبيرة لـ 4500 لاجئ فلسطيني في المناطق والأردن ولبنان، وجد الباحث الفلسطيني الدكتور خليل الشقاقي، أنه فقط أقلية صغيرة (لاجئو غزة والضفة الغربية، اقل من 10%) أجابوا بأنهم يريدون أن يكونوا مواطنين إسرائيليين، 9% من اللاجئين في الأردن و5% من اللاجئين في لبنان فضلوا الهجرة إلى دول أخرى. الأغلبية الساحقة من المستطلعين اختارت إمكانية بناء مستقبلها في دولة فلسطينية مستقلة. أين سيقيم كل هؤلاء بيوتهم؟

يمكن البدء بـ"كريات اربع"، عند الخبير المعروف بالترانسفير الطوعي، مع صورة القاتل، هو وأصدقاؤه في شبيبة الفظائع لن يتم تهجيرهم من بلادهم، بالعكس، هم سيحصلون على سلة استيعاب سخية من اجل الهجرة إلى دولة إسرائيل.

* * *

هآرتس: «نوفيه راحيل» .. حي استيطاني جديد في شرق القدس

بقلم نير حسون

تعمل الدولة على إقامة حي جديد لليهود في شرق القدس بالقرب من حي فلسطيني. تخطيط الحي الذي سيكون اسمه "نوفيه رحيل"، تم بالمشاركة مع نشطاء من اليمين. حسب الخطة الأولية فإن الحي سيشمل 650 وحدة سكنية ستقام على بعد بضعة أمتار من بيوت سكان فلسطينيين في حي أم طوبا في جنوب شرقي القدس. مثلما في مشاريع أخرى أيضا هذا الحي هو نتيجة مبادرة مشتركة بين القيم العام في وزارة العدل وشركة العقارات التي يسيطر عليها نشطاء من اليمين.

حي "نوفيه رحيل" مجموعة أحياء تعمل عليها وحدة القيم العام في وزارة العدل في السنوات الأخيرة في شرق القدس. الأحياء الأخرى تشمل حيا جديدا يتم التخطيط لإقامته داخل قرية أمليسون (حي جفعات هشكيد قرب بيت صفافا، حي كدمات تسيون الذي يوجد في المنطقة بين حي رأس العامود وجدار الفصل. حي آخر يتم العمل عليه من قبل سلطات التخطيط، الذي في جزء منه يوجد وراء الخط الأخضر، حي ايميت همايم هتحتوناه "قناة المياه السفلى" قرب أم طوبا). وحسب ادعاء المنظمات التي تتابع البناء في المستوطنات فإن جميع هذه الأحياء التي تشمل حوالى 3 آلاف وحدة سكنية جديدة لليهود في شرق القدس، يتم تسويقها بشكل استثنائي وتحصل على المصادقة السريعة في جهاز التخطيط، لا سيما منذ اندلاع الحرب.

أصبحت وزارة العدل في السنوات الأخيرة الجسم الرئيس في الدفع قدما بخطط البناء لليهود وراء الخط الأخضر في القدس، وهناك أجسام رئيسة أخرى في هذه الوزارة تعمل على هذا الموضوع. الأول هو القيم العام والثاني هو موظف تسوية الأراضي. وحسب قانون إجراءات القضاء والإدارة الذي تم سنه في 1970 فإن اليهود الذين كانوا أصحاب ممتلكات وأراض في شرق القدس قبل العام 1948 يحق لهم المطالبة باستعادتها. هذا خلافا للفلسطينيين الذين كانوا في تلك الفترة هم أصحاب ممتلكات في غرب القدس. لكن في حالات كثيرة فإنه غير معروف لمن تعود هذه الأراضي، والقيم يقوم بإدارة هذه الممتلكات حتى العثور على أصحابها القانونيين.

أحيانا تتم خطط البناء بصورة مشتركة مع شركات عقارات يسيطر عليها نشطاء اليمين. البارز من بينها شركة توبوديا، التي يشارك في عضوية مجلس المدراء فيها المدير يهودا ريغونس، وهو رجل عقارات معروف في شرق القدس وكان المتحدث السابق بلسان جمعية العاد، ومدير عام صحيفة "مكور ريشون"، إلى جانبه يعمل أيضا كمدير رجل الأعمال اليهودي – الأسترالي كيفن بيرمايستر، المتبرع الكبير للمستوطنات في شرق القدس. وقد عملت الشركة والقيم العام معا على الدفع قدما بمخطط البناء في أمليسون والآن أيضا في "نوفيه رحيل". في 2018 تم الكشف في "هآرتس" عن أن مديرا كبيرا في دائرة القيم العام في شرق القدس هو حنانيئيل غورفنكل، وهو ناشط يميني انشأ جمعية دعت لتهويد القدس.

في الوقت نفسه، تساعد وحدة أخرى في وزارة العدل (مسؤول تسوية الأراضي)، هي أيضا في البناء لصالح اليهود في شرق القدس، وهي تعمل على إجراء لتسجيل الأراضي على أسماء يهود في المناطق التي يتم التخطيط لبنائها. قبل خمس سنوات، في

إطار الخطة الخمسية لتقليص الفجوة في شرق القدس، أمرت الحكومة موظف التسجيل بالبدء في مشروع لتسجيل الأراضي في شرق القدس من اجل التخفيف من ضائقة التخطيط هناك. لكن معظم نشاطات موظف التسوية تم تكريسها منذ ذلك الحين لتسجيل قسائم الأراضي التي يوجد فيها ممتلكات لليهود، أو يخطط لإقامة حي لليهود فيها.

إضافة إلى نشاطات هيئات وزارة العدل فيبدو أنه في ظل الحرب في غزة وفي المنطقة الشمالية فإن مدير التخطيط يعمل أيضا وبسرعة استثنائية على البناء لليهود في شرق القدس. في 9 تشرين الأول، فقط بعد يومين على اندلاع الحرب، صادقت اللجنة اللوائية على إيداع إقامة حي "كدمات تسيون". وفي الشهر الماضي، تمت المصادقة على خطة لإقامة "جفعات هشكيد"، بعد خمسة أسابيع فقط على تقديم الاعتراضات. حي قناة المياه السفلى تمت مناقشته بضع مرات في اللجنة اللوائية. وأيضا الاعتراضات التي قدمت على هذه الخطة تم رفضها.

في الوقت نفسه، يتقدم البناء في حي "جفعات همتوس" المجاور بسرعة. الحي اليهودي في أم ليسون، الذي هو أيضا نتاج تعاون بين شركة توبوديا وبين وزارة العدل، تم إدخاله مرتين في الأشهر الأخيرة إلى جدول أعمال اللجنة اللوائية، وفي المرتين تم رفعه في اللحظة الأخيرة. حتى الآن هو موضوع للمناقشة في الجلسة القادمة المخطط لها في الغد.

من التقرير الذي أعدته جمعية "عير عاميم" وجمعية "بمكوم" يتبين أنه منذ 7 تشرين الأول دفعت لجان التخطيط قدما بـ 17 خطة هيكلية لصالح اليهود وراء الخط الأخضر في القدس، بحجم 8434 وحدة سكنية. تقريبا 3 آلاف منها يتم تسويقها في إطار مخططات القيم العام. المتبقية هي مخططات قناة المياه السفلى ومخططات توسيع أو مخططات إخلاء – بناء في الأحياء اليهودية الكبيرة التي تقع وراء الخط الأخضر مثل "غيلو" والتلة الفرنسية و"رمات شلومو" وغيرها. وحسب ادعاء المنظمات التي تتابع البناء في المستوطنات فإن جميع الأحياء في شرق القدس يتم الدفع بها قدما بشكل استثنائي وهي تحصل على المصادقات السريعة في جهاز التخطيط، لا سيما منذ اندلاع الحرب.

في بداية كانون الثاني الماضي، رفضت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس جميع الاعتراضات التي قدمت ضد خطة "جفعات هشكيد"، فقط بعد خمسة أسابيع من تقديمها، وبعد أسبوعين فقط من النقاش في هذا الشأن. الاسم الذي اعطي للحي والخطة التي تستهدف إقامة كنيس فيه، كما قال المعترضون ومن بينهم سكان بيت صفافا، يشكل الدليل على أن الحي يتم تخطيطه لليهود، مع تجاهل ضائقة السكن والنقص في المباني العامة في بيت صفافا. ورغم ذلك، اللجنة قررت أن طبيعة المباني الدينية المخطط لها في الحي لا يتم تحديدها في هذه المرحلة على أنها كنس.

حسب جمعية "عير عاميم" وجمعية "بمكوم" فإن السلطات تزيد من ضائقة السكان العرب في شرق القدس، الذين يجدون صعوبة في الحصول على رخص البناء بسبب تغيير الإجراءات المتعلقة بإثبات ملكيتهم للأرض. إضافة إلى ذلك منذ بداية الحرب زادت بلدية القدس وتيرة هدم البيوت في شرق المدينة.

"في فترة الحرب، مؤسسات التخطيط في القدس تواصل الدفع قدما بمشروع الاستيطان في المدينة بوتيرة سريعة وغير مسبوقة"، جاء من جمعية "عير عاميم" وجمعية "بمكوم". "في الوقت الذي فيه تضررت الخدمات العامة الحيوية بسبب إدارة الحرب فإنه بالنسبة للمستوى السياسي الحرب هي فرصة أخرى لتثبيت حقائق على الأرض. المستوطنات الجديدة ستعمق منع التواصل الجغرافي الفلسطيني في القدس وستشكل عقبات أخرى أمام أي إمكانية لمستقبل مختلف للإسرائيليين والفلسطينيين في المدينة وفي كل الفضاء."

من يهودا ريغونس جاء الرد: "نحن وبحق نقود خطة إسكان في المنطقة التي قمنا بشرائها. الأغلبية المطلقة من المنطقة توجد بملكيتنا، لذلك نحن لا يجب علينا التعاون مع أي جهة. كل من هو موجود داخل الخط الأزرق في الخطة يحصل على أولوية من قبلنا."

من وزارة العدل جاء الرد: "الحديث يدور عن أراض يديرها القيم العام لصالح أصحابها الخاصين بقوة قانون إجراءات القضاء والإدارة، أي الأراضي التي انتقلت بعد حرب الاستقلال إلى إدارة المسؤول الأردني عن أملاك العدو لصالح أصحابها الذين بقوا في إسرائيل. القيم العام يعمل من اجل أصحاب الحقوق على هذه العقارات، ضمن أمور أخرى، بواسطة تسوية التسجيل والتطوير". من إدارة التخطيط لم يصل أي رد .

* * *

يديعوت أحرونوت: تصنيف «موديز»: أسباب غير اقتصادية

بقلم سيفر بلوتسكر

هذا ليس الاقتصاد، تماما لا. علنا، وبلا أي رتوش، قررت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" تخفيض تصنيف إسرائيل بسبب المخاطر "الأمنية، السياسية والحزبية" التي تفاقمت، برأيها كنتيجة للحرب ضد "حماس" في قطاع غزة و"حزب الله" على الحدود الشمالية. هذا هو منطق تخفيض التصنيف وهذا هو التعليل المركزي لذلك، حسب شروحات القرار التي نشرتها الوكالة نفسها.

أما الإمكانية غير المعقولة - حسب "موديز" أيضا – ألا تستطيع إسرائيل في موعد ما في المستقبل تسديد ديونها فلا تذكرها الوكالة على الإطلاق. بالعكس، "موديز" تثني ثناء كبيرا على الاقتصاد الإسرائيلي على نجاحه في أن يخرج "على ما يرام تماما" من تداعيات الحرب الحالية أيضا. أما مشروع الميزانية الحكومي فتمتنع "موديز" عن انتقاده (وليس الأموال الائتلافية وليس سلم الأولويات)، وهي عمليا تثني عليه أيضا، مثلما تثني على بنك إسرائيل، المنظومة المصرفية وما سمته "السيولة العالية للحكومة". إذا ما أخرجت الخطوات التي تتضمنها الميزانية، إلى جانب الضرائب والى جانب التقليصات بكاملها إلى حيز التنفيذ، كما يكتب اقتصاديو "موديز"، "فهي كفيلة بأن تقلص العجوزات وتعوض عن الارتفاع في النفقات الأمنية ودفعات الفائدة". وختاما: "الإطار العموم الاقتصادي والنقدي لدولة إسرائيل متين."

هذا ليس الاقتصاد، إذاً، هو الذي دفع "موديز" لأن تخفض التصنيف الائتماني لإسرائيل. فما الذي دفعها لذلك؟ الحرب – مفهوم من تلقاء ذاته أن التصنيف الائتماني لدولة ما ينخفض حين تنشب حربا مضرجة بالدماء بحدودها الجنوبية وتوسيعها الدراماتيكي إلى الحدود الشمالية. "موديز" تشكك بنجاح نهج حكومة إسرائيل في تحرير المخطوفين، تحذر من تحديد أهداف غير واقعية للقتال وقلقة على نحو خاص من غياب سياسة واضحة ومتفق عليها لليوم التالي. "الاقتراح الشامل والذي تتشارك فيه الولايات المتحدة وجيران إسرائيل العرب للحل في قطاع غزة"، كما تشرح "موديز"، "كان يمكنه أن يساهم في تحسين أمن إسرائيل. رفض الحكومة له بالمقابل اضعف إسرائيل من كل النواحي – وأضر بالاقتصاد الإسرائيلي". بتقدير رجال "موديز"، فإن الاضطراب الاجتماعي، التصدعات في الوحدة الداخلية والتطرف السياسي بالتالي ستتعاظم "بعد أن يحل (كابينت) الحرب" – أي، بعد أن ينسحب المعسكر الرسمي من الائتلاف. هذه هي الأسباب التي

بموجبها تخفض "موديز" التصنيف الائتماني الآن، وترفق توقعا سلبيا للمستقبل.

صحيح، الحرب بلا شك أضعفت مناعتنا الاقتصادية. نفقات الأمن ارتفعت وانعدام اليقين في الأعمال التجارية وفي الاستثمارات قفز درجة. ما يتضرر هو قدرة إسرائيل على دفع ديونها بكاملها. لدى إسرائيل فائض ضخم من الذخائر بالعملة الصعبة، اكثر من 200 مليار دولار، ومستوى مشابه من الاحتياطات. الاقتصاد الإسرائيلي يتمتع بثبات بفائض كبير بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات الدولي. رغم الحرب، فإن النسبة بين ديون القطاع العام والناتج المحلي لا تزال دراماتيكية – نحو 62% – وهي لن تثقل على نحو خاص على المواطنين حتى في ذروتها المتوقعة بعد سنة. غير أن "موديز" لا تتأثر كثيرا بهذه المعطيات الموضوعية – هذه المرة لم تصدر بنفسها توقعات عموم اقتصادية – وتركز على شيء آخر: على التدهور القائم والمتوقع، على حد قولها، في الوضع الأمني والمدني لإسرائيل وبالمخاطر لإضعاف مؤسسات نظامها الديمقراطي.

إن التركيز "المنهاجي" لـ"موديز" على الأمن، السياسة، الحياة الحزبية والمجتمع، مهما كان صحيحا، هو دليل آخر على التغيير الذي طرأ على وكالات التصنيف الائتماني. فقد كان دورها التقليدي هو محاولة قياس مدى خطر الجهة المصنفة – مصلحة تجارية أو اقتصاد – وفرصها في ألا تستطيع في المستقبل تسديد ديونها. ومع ذلك، مع الوقت بدأت وكالات التصنيف الائتماني ترى نفسها محكمة عالمية عليا للاقتصادات القومية. فهي توزع العلامات ليس على ائتمان الدولة بل على الدولة بصفتها هذه، وهي مهمة مركبة تعتبر كبيرة عليها وعلى مقدرتها. لقد مس الطموح الزائد في مصداقية التصنيفات وجعلتها أحداثا كثيرة الهذر لكن قليلة الأثر، كما وجد في بحوث كثيرة. وعليه فمسموح التقدير بأن حتى لقرار "موديز" عن إسرائيل لن يكون تأثير اقتصادي مهم لا على الفائدة ولا على سعر الشيكل، وان كان بعض الإسرائيليين من شأنهم أن ينجرفوا إلى مطارح القلق والأعمال المالية المتسرعة.

لقد نشر وزير المالية سموتريتش، امس، رد فعل هستيريا على بيان "موديز" جاء فيه أن قرارها "بيان سياسي"، وعمليا منشور سياسي انهزامي يساري. ليس في هذا أي حقيقة، ولا حتى ذرة حقيقة. "موديز" تبث لمواطني إسرائيل وثيقة نقدية مهنية معللة جيدا عن سياسة حكومة نتنياهو – سموتريتش – غولدكنوف منذ بداية ولايتها في كل مجالات حياتنا هنا. هذه السياسة تضر بإسرائيل، تضر بمواطنيها، تضر بإدارة الحرب، تضر بسلطة القانون وفي نهاية المطاف تؤثر سلبا على الاقتصاد أيضا. هذا ليس موقفا حزبيا، أيها الوزير سموتريتش. هذه هي الحقائق.

* * *

هآرتس: خفض التصنيف الائتماني: إخفاق على اسم نتنياهو

في نهاية الأسبوع، سجل يوم اسود للاقتصاد، وكل التقديرات القاسية تجسدت فيه. هذه هي المرة الأولى التي يخفض فيها تصنيف إسرائيل الائتماني منذ 1998 – السنة التي بدأ فيها التصنيف. على مدى 26 سنة قضت منذئذ شهدت إسرائيل أزمات اقتصادية وتصدت لأوضاع أمنية قاسية كالانتفاضة الثانية وحرب لبنان الثانية. وفي كل هذا وثقوا بأن القيادة ستعيد الاقتصاد إلى المسار.

ليس هذه المرة. الثقة برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وبوزير المالية بتسلئيل سموتريتش – الذي حتى أمس، صرح بأن تخفيض التصنيف هو "بيان سياسي لا يتضمن حججا اقتصادية جدية" – تقترب من الصفر. شركة التصنيف "موديز" لا

تعتقد انهما سيصلحان ما خرباه، لهذا فقد أصدرت تقريرا بهذه الخطورة. لتخفيض الائتمان يوجد ثمن باهظ. الفائدة سترتفع وبالتالي فإن تمويل الدين العام سيصبح أعلى. وكلما دفع الجمهور فائدة أعلى، هكذا سيبقى مال اقل للتعليم، للصحة، للرفاه وللاستثمار. ونعم سترتفع الفائدة التي ستدفعها الشركات التجارية ما سيخفض الأعمال ويقلص النمو. رفع الفائدة سيصل إلى كل بيت: قرض السكن سيرتفع وكذا السحب الزائد أيضا. يوجد احتمال لتخفيض قيمة العملة، للتضخم المالي وللانخفاض في مستوى المعيشة. "موديز" لم تكتف فقط في المجال الاقتصادي. فقد أشارت إلى غياب حل المشكلة السياسية مع الفلسطينيين، الخطر من "حزب الله" في الشمال، انعدام خطة "لليوم التالي" في غزة، عدم الاستقرار السياسي – بل وألمحت لثقافة الحريديين الذين لا يتعلمون المواضيع الأساسية ولا يعملون وبالتالي يمسون بالإنتاج وبإنتاجية العمل.

لكن العنصر الأكثر تأثيرا لدى شركات التصنيف هو ميزانية الدولة. فـ"موديز" تخشى من أن يكون ميل الانخفاض في نسبة الدين/الإنتاج قد انقلب وبدأ يرتفع. ينبع هذا الأمر من الميزانية السائبة التي تقدم بها نتنياهو وسموتريتش للعام 2024 والتي تخلق عجزا ضخما وخطيرا (6.6% من الناتج) لأنه لم تجر فيها التقليصات اللازمة. هذه الميزانية تضخ المليارات للقطاع الحريدي غير الإنتاجي وتنقل مبالغ طائلة للمستوطنات وللتراث بدلا من أن توجه إلى الإصلاحات، الاستثمارات في البنى التحتية، إنقاذ الأعمال التجارية التي تضررت وإعادة الاقتصاد إلى النمو.

لا ينبغي الخطأ: تخفيض التصنيف ليس وضعا مؤقتا. "موديز" تقدر بأن تأثيرات المواجهة العسكرية ستتواصل زمنا طويلا لهذا كتبت أنه لا يوجد احتمال لتعديل التصنيف إلى الأعلى في المستقبل القريب. نتنياهو لم يستطب هذا واعلن أن تخفيض التصنيف لا يرتبط بوضعنا الاقتصادي بل ينبع من الحرب وانه سيرتفع مرة أخرى عندما سننتصر. بمعنى أن التصنيف بزعمه لا يرتبط بالميزانية السيئة، بالعجز ولا بإدارته الشخصية الفاشلة.

الحرب هي المذنبة. ولما كان هو غير مسؤول حتى عنها، فإنه ليس عمليا مسؤولا عن شيء. هو مجرد شخص يمر في الشارع علق في هذا الوضع. لن تجدي تلاعباته نفعا: هذا الإخفاق أيضا سيسجل على اسمه.

* *

هآرتس: نتنياهو لواشنطن ووسطاء "باريس": ضحكت عليكم.. أعددنا لـ"رفح" منذ البداية

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

قيادة إسرائيل ترفع مستوى التصريحات بشأن عملية محتملة للجيش الإسرائيلي في رفح. يحدث هذا رغم سلسلة من القيود: اكتظاظ كبير في المدينة، وتوتر مع مصر التي تعارض العملية، وانتقاد أمريكي، وتحرير الجيش الإسرائيلي معظم ألوية الاحتياط من الخدمة، وشهر رمضان الذي سيبدأ بعد شهر تقريباً. العملية العسكرية على الأجندة، لكن يثور شك بسيط بأن من يُسرع النقاش فيها لديه أجندات خاصة.

أول من بدأ الحديث عن هجوم متوقع في رفح هو وزير الدفاع يوآف غالنت. ونشر رئيس الحكومة نتنياهو عقب ذلك بياناً يفيد بأنه أمر الجيش بإعداد خطة للعملية (رئيس الأركان هرتسي هليفي قال أمس في جلسة الحكومة بأن الخطة جاهزة منذ

فترة). لنتنياهو عدة اعتبارات، إضافة إلى حقيقة أنه بدون حل في رفح، عسكري أو أي حل آخر، ستتيح الأنفاق لحماس إعادة بناء جزء من قدرتها العسكرية.

التهديد بعملية في جنوب القطاع قد يشكل أداة ضغط على حماس، على أمل أن تتساهل في المفاوضات حول إطلاق سراح المخطوفين. وهو يساعد أيضاً في حرف النقاش الإعلامي عن حقيقة أن الاتصالات تبدو عالقة في هذه الأثناء، ليس فقط بسبب طلبات حماس المتطرفة، بل لأن نتنياهو لا يظهر أي استعداد لتخليص العربة من الوحل.

ومثل قرارات كثيرة اتخذها رئيس الحكومة في الحرب، قد تبدو هذه سياسة تفحصها الاستطلاعات وتستهدف خدمة "القاعدة" الآخذة في التقلص، التي تحب حقيقة أن نتنياهو يتشاجر مع الإدارة الأمريكية. ولا يقل أهمية عن ذلك وجود إعداد لخلق دفع بالغيبة. يتحدث نتنياهو منذ أسابيع عن تحقيق انتصار مطلق على حماس، ورغم تعزيز الضغط على مكان اختباء قادتها فإنه لا دليل حتى الآن على أن إسرائيل تقترب من الهدف الذي وضعته. ولكن إذا أمكن اتهام أحد آخر بعدم تحقيق هذا الوعد (الأمريكيون يضعون العقبات، واليساريون المزعجون، والجنرالات الذين لا يوفرون البضاعة) فلن تكون هي المرة الأولى التي يتصرف فيها نتنياهو بهذه الصورة.

في نهاية الأسبوع الماضي، تم تسريب أحاديث من جلسة الكابينت تبين منها وكأن نتنياهو تفاجأ عندما اكتشف بأن الجيش سرح الأغلبية الساحقة من وحدات الاحتياط التي قاتلت في القطاع. أي عملية في رفح، خصوصاً إذا جرت في موازاة القتال في خان يونس، ستحتاج إلى إعادة تعزيز القوات، مع إعادة استدعاء وحدات من الاحتياط أو إرسال وحدات نظامية من قطاعات أخرى. يفضل الجيش التركيز على معالجة أخرى في مخيمات اللاجئين في وسط القطاع، حيث بقيت كتيبة ونصف قوية نسبياً لحماس، التي لم تهزم بعد.

خطوات إسرائيل تثير عصبية كبيرة في القاهرة. فقد وضعت مصر في السابق عشرات الدبابات شمال شرق سيناء، وأقامت الجدران على طول الحدود مع القطاع في منطقة رفح لمنع تدفق اللاجئين إلى أراضيها جراء هجوم إسرائيلي مستقبلي جنوبي القطاع. ويهدد المصريون أيضاً بتجميد اتفاق السلام مع إسرائيل إذا نفذت عملية في رفح، وأنهم سيدخلون قافلات المساعدات الإنسانية بدون فحص أمني. لا شك أن نظام السيسي يحاول استخدام ما يمتلك من وسائل بغية التوصل إلى إنهاء الحرب بسرعة.

بعد أسبوعين من الفوضى في معبر كرم أبو سالم، بدأ الجيش والشرطة أمس في فرض النظام في المكان. تحدث رئيس الأركان مع المفتش العام للشرطة كوبي شبتاي، وطلب منه التدخل لوقف التشويش على إدخال الشاحنات إلى القطاع. أرسل شبتاي نحو 500 شرطي أخلوا حوالي 40 متظاهراً يمينياً من هناك بدون صعوبة. وكما هو متوقع، هذا الأمر أغضب وزير الأمن الوطني بن غفير، الذي طلب من هليفي التحدث إلا من خلال شبتاي.

زاد نتنياهو من خطه المتحدي أثناء زيارته أمس لوحدة "يهلوم"، حيث أعلن بأن إسرائيل تعمل على نزع السلاح من القطاع بالحفاظ على سيطرتها الأمنية في المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن. "بما في ذلك قطاع غزة، ولا بديل لذلك في المستقبل المنظور. نقول ذلك أيضاً للمجتمع الدولي وللرئيس الأمريكي. ستكون هناك دائماً سيطرة أمنية لنا، وإذا تطلب الأمر وجودنا في القطاع سنفعل".

بكلمات أخرى: نتنياهو لا يرفض فقط أي اتفاق حول اليوم التالي في القطاع، بل يعلن بنيته إبقاء الجيش هناك في المستقبل

المنظور. وإذا حكمنا على الأمور كما هي، فهذا الموقف يخالف في أساسه سياسة أمريكا، وبذلك قد يغلق الباب أيضاً أمام جهود التطبيع مع السعودية. السؤال هو: هل ستقرر الإدارة الأمريكية رفع القفازات في هذه المرة؟ أمس، أجرى الرئيس الأمريكي محادثة هاتفية مع نتنياهو، وطلب منه ضمان إخلاء آمن للمدنيين من رفح شرطاً لدخول الجيش الإسرائيلي.

انعطافة رائعة

قد تبدأ الأمور تتضح في القاهرة، حيث يتم استئناف المفاوضات في الغد حول صفقة التبادل بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة ومصر وقطر. ستكون البعثة الأمريكية برئاسة رئيس الـ سي.آي.ايه وليام بيرنز. حتى أمس، لم تعلن إسرائيل إذا كانت سترسل بعثة للمحادثات بعد رفض نتنياهو لطلبات حماس.

إن سلوك إسرائيل يثير دهشة الأمريكيين ودول الوساطة. طلبات حماس في الحقيقة متطرفة، كما قال نتنياهو، لكن هذا لم يكن مفاجئاً له. إضافة إلى ذلك، صيغة الصفقة التي تم الاتفاق عليها قبل أسبوعين في باريس (إطلاق سراح المخطوفين والجثامين على ثلاث مراحل مقابل إطلاق سراح الكثير من السجناء الفلسطينيين ووقف طويل لإطلاق النار) تبلورت بمبادرة من إسرائيل، حيث تجند الوسطاء لدفعها قدماً، ليكتشفوا لاحقاً أن نتنياهو غير معني بها وأنه اختار انعطافة مذهلة.

موقف نتنياهو من الصفقة هو استمرار مباشر لتصريحاته حول رفح وسيطرة طويلة على القطاع. ينعطف رئيس الحكومة نحو اليمين ويختار الخط الصقوري في كل القضايا الأساسية. وحسب تصريحاته، لا توجد مصلحة له في صفقة تبادل تضع الائتلاف في خطر يفككه اليمين. لن تنفذ حكومته وقف إطلاق نار لبضعة أشهر في القطاع، الذي سينزلق أيضاً إلى "حزب الله" على الحدود مع لبنان، وسيتم مجدداً طرح أسئلة صعبة مثل لماذا لم ننتصر؟ وما الذي حدث في 7 أكتوبر؟ الصفقة التي لن تخدم بقاءه السياسي المتعلق بشركائه في اليمين المتطرف. بل تخدم رؤساء المعسكر الرسمي، خصوصاً غانتس وآيزنكوت، اللذين عليهما فحص خطواتهما قريباً.

نقترب من السنوار

مطاردة زعيم حماس في القطاع، يحيى السنوار، غير وهمية: فحسب الكثير من الدلائل، باتت إسرائيل قريبة أكثر من أي وقت مضى من اعتقال أو قتل المخطط رقم واحد. السنوار موجود في منظومة أنفاق محصنة حفرتها حماس تحت خان يونس تقريباً منذ بداية الحرب. وعلى فرض أنه محاط بالمساعدين وحراس وأبناء العائلة وربما "بوليصة تأمين" على شكل عدد من المخطوفين الإسرائيليين، فلا نصدق أن بإمكانه الانتقال من مكان إلى آخر بحرية بدون أن يخلف وراءه آثاراً.

في الأسبوعين الأخيرين، انقطع الاتصال معه، يبدو أن قيادة حماس الخارج تجد صعوبة في بلورة موقف حول المفاوضات. هذا لا يعني أنه مات، بل اختار العمل بسرية أكبر. في هذه الأثناء، يقترب الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" منه أكثر.

مؤخراً، عثر على غرف يبدو أن السنوار كان فيها بعد اندلاع الحرب. وعثر أيضاً على كراسة فيها كتابات بخط اليد (آخرها بتاريخ 14 كانون الثاني الماضي). سيطرة الجيش الإسرائيلي على حواسيب تابعة لحماس واختراق شبكة الاتصالات التابعة لحماس، كشفها للاستخبارات الإسرائيلية أكثر، حتى إن الجيش الإسرائيلي فجر الأنفاق الرابطة بين خان يونس ومدن أخرى.

تريد إسرائيل تعزيز الانطباع بأنها قريبة جداً من السنوار. ففي نهاية الأسبوع، زار رئيسا الأركان، و"الشاباك" رونين بار، الأنفاق في خان يونس. وعندما تحدث بار عن الذين يطلبون العفو ويختبئون تحت الأرض، إنما قصد رئيس حماس. في بداية العملية البرية، استخدم الجيش الإسرائيلي قوة كبيرة بمرافقة قصف جوي، وصفت بـ"المطحنة"، التي لم تنجح حماس في

الصمود أمامها، وحدث تدمير كبير في شمال القطاع. العملية الآن في خان يونس أكثر تركيزاً وتعتمد على طرق عمل تطورت في الأشهر الأخيرة.

ستتعرض حماس لأضرار كبيرة في قدرتها العسكرية والمدنية لفترة طويلة. ولكن ثمة نقطة ضعف رئيسية في هذه الخطة، وهي الحاجة لبضعة أشهر أخرى، لا لأن الولايات المتحدة ومصر لا تمتلكان الصبر لتحمل ذلك، بل لأنه لا وقت للمخطوفين.

* * *

هآرتس: نتنياهو في "المجزرة المؤكدة": بايدن يصادق والأوروبي يوقّع.. ماذا ستقولون للمسيح في رفح؟

بقلم عودة بشارات

ماذا قصد رئيس الحكومة نتنياهو عندما أعلن "الانتصار المطلق". الانتصار المطلق يعني هنا مجزرة مؤكدة لسكان غزة، الذين طردتهم إسرائيل من كل القطاع نحو المسلخ الكبير في رفح؛ تقريباً مليون ونصف مليون مدني، معظمهم بدون مأوى تحت رحمة السماء. قال نتنياهو ذات يوم، في إطار شعارات يطلقها صبح مساء، إنه ينشغل بـ"الحياة نفسها". أما الآن فينشغل بإنهاء حياة الفلسطينيين (ينشغل بالموت نفسه).

لا يكتفي نتنياهو بالانتصار المطلق، بل يذهب خطوة أخرى إلى الأمام، يصرخ في وجه كل من يحذرونه من احتلال رفح، ومنها دول مهمة في العالم أيدت إسرائيل. قال إنهم يريدون "هزيمتنا في الحرب". هذا هو، إما المجزرة أو الهزيمة في الحرب. إما الجنة أو الجحيم. ها هو التاريخ بكامل تجرده يضع شعباً، حتى الأمس كان ضحية للإبادة الجماعية، أمام إبادة جماعية لشعب آخر.

تم محو الماضي في هذه الأثناء، لأنه الأفضلية للحاضر في الأوقات المصيرية. ما الذي سيفعله اليهود بعد هذا الانتصار؟ بعد قتل مؤكد ومتعمد لآلاف الفلسطينيين الآخرين؟ هل سيبقى طعم الكلّاج والحمص كما كان؟ هل سيواصل الشباب والفتيات الزواج على أصوات الفرح والسرور وإنجاب المزيد من الأطفال للعالم؟ هل سيستمعون لشلومو بار وهو يغني كلمات يهوشع سوبول "الأولاد هم السعادة، الأولاد هم البركة"؟ كيف سيتصرف اليهود الذين في عنقهم 30 ألف غزي آخر وربما أكثر؟ قال المسيح: "أبي، اغفر لهم لأنهم لا يعرفون ما الذي يفعلونه". ولكنهم يعرفون بالتأكيد. كل العالم يقول "لا" ولكنهم لا يكترثون.

العالم كله لا يمكنه القول "لا نعرف"، لأن الجميع يتحدثون الآن عن المجزرة المقتربة، وكأن الحديث يدور عن كارثة طبيعية لا طريقة لمنعها. ينقسم العالم إلى عالمين: الأول عالم الناس العاديين الذين هم من لحم ودم، يخلقون رأياً عاماً غير مسبوق ضد المجزرة التي حدثت وضد المجزرة المقتربة. ولكن هناك عالماً آخر، عالماً مغلقاً، عالماً يتأثر بمصالح أصحاب رؤوس الأموال. ورؤوس الأموال هؤلاء لا رائحة أو أحاسيس لهم. العالم الذي سكت عن الأعمال الفظيعة في السابق، يغير النغمة ويصدر تنديداً خجولاً هنا وتحذيراً مخففاً هناك. والمجزرة بقامة منتصبة حتى النهاية.

تحذيرات زعماء أوروبا تستهدف البروتوكول، وكتب التاريخ، جاءت لتقول: "هذه دماء لم تسفكها يدنا". ولكن في الوقت الذي يصدر فيه هؤلاء الزعماء التحذيرات ويذرفون دموع التماسيح، يستمرون بتزويد السلاح والأموال والدعم الدبلوماسي لإسرائيل. لكن هذا لن يساعدهم. فالآن وقبل فترة طويلة من سؤال المؤرخين عن ذلك، وأيديهم غارقة في سفك دماء الفلسطينيين. صحيح أن "الصوت صوت يعقوب، لكن اليد يد عيسو". لكن "التك توك" ببراءة الشباب يوضح للجميع بأن يد ريشي سوناك البريطاني، ويد أولاف شولتس الألماني، وإيمانويل ماكرون الفرنسي، متواطئة في سفك الدماء هذه.

لكن نهاية القصة الكافكائية من نصيب الرئيس الأمريكي جو بايدن. يصدر أمر حجز رئاسياً على أربعة زعران من المستوطنين وكأن الأمر يتعلق بمتهربين من دفع "الأرنونا" [ضريبة أملاك تفرضها إسرائيل]. كل العالم وقف على أقدامه وكأنه ألقى قنبلة نتنة على دولة إسرائيل. وفي الوقت الذي يمنح فيه إسرائيل السلاح بمليارات الدولارات من أجل الاحتلال وتنفيذ المذبحة في غزة، نجد سموتريتش يمنع تحرير بضعة ملايين – أموال الضرائب التي هي من حق السلطة الفلسطينية. هل هناك مهزلة أكثر من ذلك؟

لاحقاً سيقول بايدن إنه لا يتذكر دوره في غزة. سيقول إن ذاكرته خانته. السن، كما تعرفون. ولكننا سنتذكر. ومن سيبقون على قيد الحياة في قطاع غزة، سيتذكرون.

* * *

هآرتس: شوارع تصدح بـ"ارحل".. إسرائيل تتهيأ لأكبر احتجاج في تاريخها

بقلم رفيف دروكر

كانت أمامه فرصة كبيرة، جاءت في الوقت الأكثر فظاعة، لكن كان يمكنه استغلالها بقليل من التعقل. لو نقل وزير المالية ووزير الأمن الوطني الفاشلين من منصبيهما، وضم يائير لبيد وأفيغدور ليبرمان للحكومة، وألغى الوزارات العشر الزائدة وأقال جميع أعضاء الكنيست النرويجيين، وألغى الأموال السياسية، والقى خطاباً تأسيسياً، لو فعل ذلك لأمكنه القول في نهاية الحرب: "سأعتزل، لا يهم من هو المذنب، أتحمل المسؤولية، أنا متحرر من الاعتبارات السياسية، وسأكرس نفسي خلال الأشهر الأخيرة لي في هذا المنصب لإدارة الحرب فقط".

أثناء الحرب، كان يعطي الأمريكيين موافقة مستقبلية (فارغة من المضمون) بدولة فلسطينية منزوعة السلاح. كان هذا سيجلب لنا اتفاق تطبيع تاريخياً مع السعودية، مع احتفال الرسمي في البيت الأبيض وإنشاء محور عربي معتدل يشكل وزناً مقابلاً للمتطرفين. في الوقت نفسه، كان سيعطي عناقاً دافئاً لرئيسَي الأركان و"الشاباك"، ويدعمهما ويساعدهما ويعمل على إسكات من يتجرأ على مهاجمتهما. أشخاص مثل عميحاي إلياهو، كان سيقيله في اليوم الذي تحدث فيه عن القنبلة النووية، وكان سيجري مقابلة مع القنوات الإسرائيلية وحتى مع مراسلين معادين، ويتحمل المسؤولية الكاملة عن الفشل، ويشرح كيف سيتم الخروج من الحرب إلى واقع أفضل.

هذا النتنياهو كان سينزل عن المنصة مثل غولدا مئير، مُهان ومكروه من قبل جزء كبير من الشعب، لكنه كشخص، يقولون عنه بأنه "استيقظ وفعل ما يجب فعله في الحرب، بعد 7 أكتوبر على الأقل. حظيت غولدا بالأفلام والكتب التي برأتها بعد

خمسين سنة على الحرب. بالطريقة التي يسلكها نتنياهو، ستتظاهر عائلات ثاكلة في حديقة في "أور يهودا" بعد خمسين سنة، إذا أراد أحد تسمية هذه الحديقة باسمه.

قريباً، سينطلق ضده احتجاج هو الأكبر في تاريخ الدولة. سيظهر الاحتجاج ضد الإصلاح القانوني مثل تجربة أدوات مريحة مقارنة بما سيحدث في هذه المرة. الذين سيخرجون، ربما الملايين، سيصرخون "ارحل". لن يتركوا الشوارع، بل سيجلسون عليها، وسيقف على رأس كتائب المتظاهرين رجال الاحتياط الذين عرضوا حياتهم للخطر وفقدوا أصدقاءهم وأبناء العائلات الثاكلة وأبناء عائلات المخطوفين. وحتى الرياح الداعمة من قبل بن غفير، لن تخلق في الشرطة استعداداً أو قدرة على تفريق هذه المظاهرات.

سيكون هذا شيئاً صعباً وقبيحاً، وسيتدهور أحيانا إلى أعمال عنف وسيشل الدولة، التي هي في الأصل تلعق الجراح وتجد صعوبة في العودة إلى الحياة الطبيعية. أتباعه وأبواقه سيحاربون، بدرجة معينة باسم الفكرة، وكثيرون باسم كسب الرزق. سيقولون له إن هذا سيمر، وإنه احتجاج سياسي، وإن الإدارة الأمريكية ستدفع ثمن ذلك، وإن إيران هي التي تقف وراء ذلك، وإنه احتجاج مقنع لكابلان. ستتطاول السيدة وستتصل مع ايلاه (زوجة بن غفير) وسيتحدث نتنياهو مع إيتمار، وربما مع المفتش العام للشرطة. سيصرخون ويهددون وسينفثون السم. سينثر يئير غبار السحر من الأعلى، وسيشرح إسحق غولدكنوفف بأنها هراءات.

سيواصل نتنياهو ألاعيبه كالعادة. سيشكل لجنة تحقيق رسمية وسيلتقط صورة مع قاضي المحكمة العليا الذي سيترأسها، وسيتعهد بموافقته على استنتاجاتها، وأنه "سيتحمل المسؤولية"، لكن ذلك كله لن يساعده. سينتهي هذا. وفي نهاية المطاف، الشخص الذي تعود على التباهي بجلد الفيل خاصته سيضطر إلى الاستسلام. سيقدم استقالته وسيرحل بإهانة أكثر من أي وقت مضى، محتقر ومنبوذ، وسيذكر أنه رئيس الحكومة الأسوأ في تاريخ الدولة.

الكثيرون نفد صبرهم. يريدون الخروج إلى الشوارع. ليس الوقت المناسب الآن. يعد نتنياهو بأن "الانتصار المطلق" قادم. ما زال غانتس وآيزنكوت في الحكومة. سيتلاشى الخوف من كون الاحتجاج أمراً مدحوضاً. يجب أن يكون بعد استقالة قادة الجيش و"الشاباك". وبعد أن يغادر غانتس وآيزنكوت ويبقى نتنياهو وحده في القمة. الوحيد الذي لم يدفع الثمن. لسنا بحاجة إلى البحث عن توقيت دقيق. غضب الجمهور أكبر من أن يتمكن أحد من وقفه.

* * *

هآرتس: "فشلنا".. سموتريتش يعترف بانهيار مفهوميه الاقتصاديين: التوراة والنصر

بقلم آفي بار – ايلي

بعد مرور أسبوع على الكارثة، وقف وزير المالية سموتريتش، أمام الشعب المتألم وتحمل المسؤولية: "فشلنا"، اعترف بوجه متكدر. "كل ميزانيات الدولة التي ليست في أساس الميزانية الجارية، أو لا ترتبط بإدارة الحرب، ستتوقف"، تعهد.

مر شهر ووزير المالية يصقل رسالته، وحتى إنه فسر رؤيته في أرقام. "نقدر أننا لن ننهي سنة 2023 بأكثر من 3.5 في المئة عجزاً، على الأكثر 4 في المئة"، قال في تشرين الثاني الماضي. "أتعهد بأننا لن نتجاوز 5 في المئة عجزاً في 2024، وهذا سيكون صعباً. علينا زيادة النجاعة وتغيير سلم الأولويات، لكننا سنتصرف بمسؤولية في الاقتصاد الإسرائيلي"، تعهد.

هاكم، الحمد لله، سنة 2023 انتهت بعجز 4.2 في المئة، وبنيت ميزانية 2024 على أساس عجز 6.6 في المئة. لأنه بدلاً من أن يعمل بصعوبة ويزيد النجاعة ويغير سلم الأولويات ويتصرف بمسؤولية في الاقتصاد الإسرائيلي، لم يف سموتريتش بوعده، وقرر الاكتفاء بتخفيض أفقي غبي بنسبة 5 في المئة مع إعفاء المدارس الدينية، دون ضمان مصادر نمو تغطي هذه الفجوة لاحقاً. ما الذي يجب على شركات التصنيف الدولية أن تفكر فيه عندما يجمد وزير مالية دولة هي في أزمة أموالاً سياسية في ظل دعوة لتغيير سلم الأولويات، وبعد ذلك، يقوم بتحرير 75 – 80 في المئة منها لصالح جهات تعيق النمو على أمل ألا يتذكر أحد وعده.

ما الذي يفكر فيه المحللون عندما يعد وزير المالية بالتصرف بمسؤولية مالية قصوى، ثم يقوم رئيس الحكومة نتنياهو بسحقه ("جئنا مع ميزانية ضخمة، هناك أموال للجميع")، ويقوم المستشار الاقتصادي البروفيسور آفي سمحون بالتغطية عليه ("وضعنا جيد جداً، الدولة تتحمل ذلك")، في حين أن سموتريتش يسارع إلى الاتفاق معهم لتبرير الاستسلام المخجل لسلب الائتلاف وينضم هو نفسه إلى السلب؟

ما الذي يمكن أن يفكروا فيه عندما يدعو وزير الاقتصاد الأعلى لعملية زيادة نجاعة قاسية ويظهر تأييده لإغلاق وزارات حكومية زائدة، ثم ينقلب بعد مرور شهرين، ويسمي ذلك "شعبوية رخيصة"؟

الانطباع الذي تخلقه الهجمات ضد وسائل الإعلام واليسار يضيع في الترجمة. هذا كاف للناخبين، لكنه غير كاف للمتحدثين باللغة الإنجليزية.

إذا كان قادة الاقتصاد أنفسهم لا يؤمنون بما يقولونه، وإذا ضبطوا وهم يكررون كذبهم (الانقلاب النظامي سيمر بالاتفاق فقط، كما وعد نتنياهو شركات التصنيف)، فلماذا تثق الأسواق بهم؟

انهيار المفهوم

"لا سبب حقيقياً لتخفيض تصنيف إسرائيل الائتماني. الدولة تظهر أداء غير مألوف. الأخطار الجيوسياسية كانت دائماً جزءاً من الاعتبارات والمنهج. في النهاية الأمر، ما يهم المستثمر الأجنبي هو: هل ستنتصر إسرائيل في الحرب؟ وأنا أقدر بأن التصنيف لن يتم تخفيضه"، هكذا تنبأ سموتريتش قبل ثلاثة أسابيع فقط. ها هو مفهوم آخر ينهار.

حول المفهوم الأول ("إذا طبقنا التوراة فسنحصل على وفرة اقتصادية وبركة كبيرة... وكلما دفعت إسرائيل قدماً بالتوراة والمزيد من اليهودية ووصية استيطان البلاد والإحسان والتضامن المتبادل، فسيغدق الله علينا الخير الكثير وسنعيش في كنف آمن") – لا حاجة لمزيد من الكلام.

* * *

بين قمّتي القاهرة والدوحة.. إسرائيل تواصل مساعيها لتحقيق مآرب غير معلنة في القطاع

بعد الاحتفالية الإسرائيلية الواسعة بما وصفه الإسرائيليون بـ"العملية البطولية المعقدة" في رفح، والتي تسبّبت بمذبحة استشهد وأُصيب فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين، تنبه أوساطٌ إسرائيلية إلى أن العملية، مهما كانت ناجحة، ليست بديلاً عن صفقة تبادل، وأن النجاحات في الميدان تحتاج لأفق سياسي كي "لا تربح إسرائيل المعركة وتخسر الحرب".

بالتزامن يلتئم الوسطاء في القاهرة، اليوم، فيما تتعالى التحذيرات الدولية من مغبّة اجتياح رفح ومحور صلاح الدين (فيلادلفيا) الحدودي. وانضمت الصحف العبرية المطبوعة، اليوم، للاحتفاء بـ"العملية البطولية"، إلى جانب أوساط رسمية وغير رسمية تمجّد وتباهي بها بدوافع مختلفة.

يتجلى ذلك، على سبيل المثال، في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، التي عنونت صفحتها الأولى بـ"الجواهر بيدنا"، مع صورة كبيرة لأحد المحتجزين الإثنين وهو بين أحضان عائلته. وقال مراسلُها العسكري يوسي يهوشع، في مقال صارخ بعنوان "كما في الأفلام"، إنه عند الاطلاع على تفاصيل عملية رفح، ومدى الدقة، حتى علامة عشرة من عشرة لا تكفيها".

في المقابل كانت حركة "حماس" قد أوضحت أن المحتجزَين الإسرائيليين كانا بيد إحدى العائلات الفلسطينية، وأن العملية الإسرائيلية استخدمت النار العشوائية، وقتلت العشرات من المدنيين خلالها، داخل مخيم الشابورة الضيق والمزدحم.

أوساطٌ إسرائيلية رأت أن العملية، مهما كانت ناجحة، ليست بديلاً عن صفقة تبادل، وأن النجاحات في الميدان تحتاج لأفق سياسي كي "لا تربح إسرائيل المعركة وتخسر الحرب".

يشار إلى أن مخيم الشابورة هو امتداد لمخيم رفح، ويعتبر إدارياً جزءاً منه، أقيم في جنوب شرقي مدينة رفح بمساحة 15 دونماً. وتعني تسمية الشابورة بالعامية منطقة متبقية من قطعة أرض. ويشير بعض المسنّين في المخيم المزدحم سكانياً إلى أنها كانت قطعة أرض فارغة تفصلها عن المخيم سكة الحديد القديمة، فعمدت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) إلى بناء مساكن عليها، ويسكنها اليوم نحو 40 ألف لاجئ، وسكانه في الأصل من اللد والرملة ويافا ومناطقها التي هجرت في نكبة 1948.

قطرة أوكسجين

ويعتبر المعلق السياسي في "يديعوت أحرونوت" رعنان شاكيد أن "عملية رفح قطرة أوكسجين، وأن الإسرائيليين انتظروها، أو ما يشبهها بفارغ الصبر أملاً بخبر طيب". ويخلص للقول إنه "بين جيش ممتاز وجبهة داخلية تشمّر عن سواعدها، وقيادة مخجلة.. نحن نتحرك بين تفاؤل حذر، وتشاؤم مبالغ به". وتحت عنوان "الانتصار ممكن"، يقول محلّل الشؤون الدولية في الصحيفة نداف أيال إن إسرائيل يمكن أن تنتصر، رغم الخسائر الموجعة. ويضيف محذراً: "بحال استمرت النجاحات، سيتفكّك جيش "حماس"، وفي أحسن الأحوال سيتحوّل لمنظمة تدير حرب عصابات "غريلا"، إذا لم يبادر المستوى السياسي للعمل بشجاعة، لجانب النجاح العسكري، من الممكن الانتصار في المعارك والخسارة في الحرب".

تسويق الوهم

ويتفق معه زميله محلل الشؤون الفلسطينية آفي سخاروف، الذي يشيد بعملية رفح ومنجزات جيش الاحتلال، لكنه يحذّر من الوهم ويقرّ برواية "حماس" حول هوية حراس المحتجزين الإثنين في رفح: "هذه ليست حماس ذاتها. عملية رفح نادرة من ناحية الجرأة والمباغتة والتنفيذ. هذا النجاح قطرة في بحر، لكنها تزعزع ثقة حماس بقدراتها على الاحتفاظ بالمكسب الرئيس بيدها، وربما الأهم من ذلك أن هذا النجاح سينتج قلقاً لدى عائلات فلسطينية أُودِع في أياديها مخطوفون".

وفي الاستنتاج يخلص سخاروف لقول ما يقوله عددٌ غير قليل من المراقبين الإسرائيليين، حتى في اليوم المائة والثلاثين من الحرب على غزة، إن عملية رفح تكشف عن بدء وصول معلومات حول "حماس" والمخطوفين، بجودة أعلى للجيش والمخابرات. ويدعو، هو الآخر، لرسم ملامح اليوم التالي لكي تكون هناك أهداف واقعية للجيش. ويضيف: "حماس مضروبة وضعيفة أكثر، ولكن الطريق ما تزال طويلة. انتصار مطلق لا يبدو في الأفق، رغم الأوهام التي يحاول نتنياهو تسويقها".

وهذا ما يؤكده أيضاً، اليوم، ليؤور أكيرمان، في مقال تنشره صحيفة "معاريف"، بالقول إنه بدون تغطية سياسية، ودون إستراتيجية خروج بعد الحسم، ستختفي كل المنجزات العسكرية داخل القطاع، في ظل عجز دولي عن بناء سلطة جديدة بديلة لـ "حماس" على شكل سلطة فلسطينية متجددة تلي فترة أبو مازن. كما يقول إن "الطريق لحسم "حماس" طويلة، وعلى إسرائيل استكمال تحقيق الهدف باستعادة المخطوفين بسلام، موضحاً أنها في ذلك تحتاج لدعم إقليمي ودولي، وبالتأكيد أمريكي، وبالتأكيد مع مصر والأردن كشريكتين مستقبلاً". ويضيف: "حالياً، علاقات إسرائيل مأزومة مع هذه الجهات، وينبغي الإسراع في تصحيحها".

من جهتها، تؤكد صحيفة "هآرتس"، في افتتاحيتها، اليوم، على أن تخليص رهائن ليس بديلاً لصفقة تبادل، وتقول إنه للمرة الثانية منذ التوغل البري داخل القطاع نجح الجيش بتخليص رهائن أحياء، مذكرة ببيان "حماس" عن مقتل ثلاثة محتجزين جدد جراء القصف الإسرائيلي، منوهة أيضاً لتأكيد وزارة الصحة الفلسطينية بقتل عشرات المدنيين في عملية رفح، معظمهم نساء وأطفال.

تضخيم إسرائيلي

وانضم وزير الأمن يوآف غالانت للاحتفالية الإسرائيلية بعملية رفح، فبعدما شارك رئيس الحكومة نتنياهو بزيارة مقر القوات التي نفّذتها، قال إن "الصورة قد انعكست، وباتت حماس هي المخترقة".

ويندرج كل هذا التضخيم بوصف العملية "البطولية" الدموية، التي أثارت قلقاً كبيراً في العالم الغربي أيضاً، ضمن محاولات إسرائيلية لترميم صورة المؤسسة الأمنية المتشظية منذ السابع من أكتوبر، لا سيّما أن الحرب طالت، ولم تحقق أهدافها، رغم النار والدمار الهائلين. كذلك يسعى الجانب الإسرائيلي لإنتاج أسطورة جديدة، كما عملية اقتحام مستعربين لمستشفى جنين، قبل شهر، بما يعكس تعطشاً لأي انتصار في الحرب من جهة، والقدح بقدرة "حماس" في نطاق حرب نفسية، حرب على وعي الفلسطينيين والإسرائيليين. وأوضحت "حماس" أن المحتجزَين الإسرائيليين كانا بيد إحدى العائلات الفلسطينية، وأن العملية الإسرائيلية استخدمت النار العشوائية، وقتلت العشرات من المدنيين

ويبدو أن التهليل والتكبير الرسمي والإعلامي للعملية ينم عن رغبة لتهيئة الإسرائيليين لاجتياح بري لرفح، من خلال القول إن العملية ممكنة ومثمرة. ورغم أن بعض الأوساط ترى أن تهديدات إسرائيل، نتنياهو، غالانت، وغانتس أيضاً، باجتياح رفح تنم عن رغبة في تليين موقف "حماس"، عشية مداولات صفقة جديدة تشهدها القاهرة اليوم. بيد أن هناك اعتبارات أخرى لدى الاحتلال تدفع لمثل هذا التوغل، الذي لا يكترث بالتحفظات والانتقادات الدولية، حتى عندما تصدر عن الأصدقاء في

الغرب، أمريكا وبريطانيا وألمانيا وغيرها، وهذا بتوافق غانتس مع نتنياهو على ذلك، فقد عبّر غانتس عن موقفه المؤيد علانية، أمس، وإسرائيل تستفيد من أن الضجة في العالم تبقى لفظية دون خطوات عملية لردعها.

تهديدات باحتلال رفح لها مآربها

في الواقع ترى إسرائيل بضرورة احتلال رفح مهما كانت خطيرة على المدنيين لكي تستكمل كيّ وعي الفلسطينيين، وتلقينهم درساً تاريخياً انتقاماً للسابع من أكتوبر، ولكي تريهم أنه لا مكان آمناً لهم، وأنه لن يكون هناك "ملجأ للإرهاب" في أي نقطة.

هذا علاوة على استكمال تخريب القطاع ليكون بكامله غير صالح للسكن، ما يمهد لمخططاتها المعلنة من قبل بعض وزرائها بـ "التهجير الطوعي"، الذي تراهن عليه أن يبدأ حينما يرى الغزيون بعد الحرب أنه لا أمل بالعيش في ديارهم، وزرع فيهم رغبة البحث عن الملاذ في الهجرة.

يضاف لذلك أن اجتياح رفح، في حسابات ائتلاف الاحتلال برئاسة نتنياهو، سيشوّش فكرة يتزايد التعاطف معها، هي "تسوية الدولتين"، حيث يتم التداول فيها في الدوحة الآن بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وقطر. إسرائيل ما زالت مهتمة بالبحث عن وأدها مبكراً، على مبدأ أن استمرار الحديث عن "اليوم التالي" و"الأفق السياسي" و"عودة السلطة الفلسطينية" من شأنه تهديد الرؤية الإسرائيلية الباحثة عن الاستمرار في إدارة الصراع أو حسمه بدلاً من تسويته، وعن التطبيع مع العرب أولاً، دون حلّ القضية الفلسطينية. وتستمد إسرائيل التشجيع من تذبذب موقف الولايات المتحدة ومصر، فالأولى لا تعارض الاحتلال، شريطة توفير خطة عملية ناجعة، والثانية تعطي ضوءاً أخضر شريطة ضمانات بعدم تهجير الغزيين لسيناء، وفقاً لتقارير إسرائيلية متتالية.

قمة القاهرة

بعد نحو أسبوعين من قمة باريس، تشهد القاهرة، اليوم، قمة مماثلة، بمشاركة أمريكية وقطرية ومصرية، في محاولة لإحداث اختراق، والدفع نحو صفقة، رغم تشاؤم الطرفين، فإسرائيل التي قررت تغيير موقفها الرافض، والمشاركة في القمة بضغط أمريكي، وربما كي لا تبدو بصورة رفضوية، تقول إنها ليست متفائلة لأن "حماس" مصممة على إطلاق كل الأسرى الفلسطينيين، وتتمسك بـ"مطالب فارغة". ومن جهتها تؤكد "حماس" أن المقترح الإسرائيلي غير جدي، وإنه هكذا لا يُنجز اتفاق.

إسرائيل تستفيد من أن الضجة في العالم تبقى لفظية دون خطوات عملية لردعها؛ وعلى خلفية ذلك، تتساءل أوساط إسرائيلية؛ هل تنجح مصر بلتيين موقف "حماس"، وهل يتمكّن رئيس الـ "سي أي أيه" من إحداث اختراق، تزامناً مع تصريحات بايدن، خلال استقباله العاهل الأردني، أمس، قال فيها إن واشنطن تعمل على صفقة مخطوفين تؤدي لهدنة ستة أسابيع على الأقل.

وتنعقد قمة القاهرة من أجل صفقة يبدو نتنياهو غير معني بها، وفق تلميحات إسرائيلية غير رسمية، ووفق اتهامات عائلات المحتجزين له، بأنه يدير حملة سياسية ضدهم لتهيئة الشارع الإسرائيلي لضرورة التنازل عنهم كـ "كبش فداء". وفي هذا

المضمار، كشفت الإذاعة العامة عن رفض المغرب ضغوطاً إسرائيلية للتدخل في مداولات الصفقة، وفي البحث عن "اليوم التالي"، وعن توجّه بعض الإسرائيليين، اليوم، لتقديم دعوى ضد "حماس" في "محكمة العدل الدولية" في لاهاي.

* * *

يديعوت أحرونوت: هاليفي في مرمى بن غفير بسبب خلاف حول مساعدات غزة: ماذا لو اشتعلت الضفة؟

بقلم ناحوم برنياع

يعتزم الجيش الإسرائيلي الشروع في تحقيقات عن الحرب وعما سبقها فور استقرار الوضع في غرب خان يونس. وهذه تحقيقات داخلية في إطار سلسلة القيادة. في النهاية، سيكون واجباً على رئيس الأركان تعيين فريق خارجي من ألوية متقاعدين لمراجعة النتائج. هذا هو السبيل الذي يفحص فيه الجيش سبب فشله. فالنقد الذي وجهه وزراء الحكومة لرئيس الأركان عندما تسرب نبأ لوسائل الإعلام، شهد عن فزع تلبسهم كلما طرح البحث في مصيبة 7 أكتوبر. هم خائفون.

إن تهجم بن غفير على رئيس الأركان في جلسة الحكومة أمس، كان سائباً أكثر من ذلك؛ كان سبب غضب بن غفير أن رئيس الأركان طلب من الشرطة الاهتمام بإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة كالمعتاد. المساعدات الإنسانية ليست هواية للجيش الإسرائيلي. من قررها هو الكابينت الذي يشغل بن غفير عضواً فيه. وبدلاً من أن يلوم رئيس الأركان فلا يلوم إلا نفسه.

لا مفر من قول الحقيقة مهما أوجعت: المساعدات الإنسانية ليست خط حياة للغزيين؛ إنما أداة تسمح للجيش الإسرائيلي بمواصلة القتال. ثمة لواء موسع من حماس، اللواء المؤهل الأخير، يعمل في رفح ومحيطها. ربما يكون قسم كبير من سلسلة القيادة موجوداً هناك. الإمكانية الوحيدة للعمل في رفح هو ما عمله الجيش في غزة وخان يونس، أي نقل 1.3 مليون نازح طردوا إلى هناك، والوصول إلى تفاهمات مع مصر والأمريكيين. الجيش مقتنع بوجوب توسيع وتحسين المساعدات وإلا ستشطب رفح عن جدول الأعمال. فماذا يفعل نتنياهو؟ يعلن بأنه "يوجه" الجيش للاستعداد للدخول إلى رفح، وبالتوازي يسمح لبن غفير وزملائه في الحكومة عرقلة الدخول إلى رفح.

هذا ما يحصل عندما يقود الحكومة كهانيون، بينما من يحمل لقب رئيس وزراء يبحث عن حجة. عندما يُسأل مسؤولون كبار في الجيش ما المقصود بأمر "النصر المطلق" الذي يكثر نتنياهو من استخدامه في خطاباته، يهزون أكتافهم. فلا نصر مطلقاً في حرب ضد منظمة إرهاب. لن يتحقق النصر إلا حين يملأ فعل سياسي الفراغ الذي خلقه الجيش في سيطرته على غزة، وغياب هذا الفعل سيبخر كل إنجازات الجيش في الميدان.

يتعذب وزراء "الكابينت الضيق" في الأيام الأخيرة بشأن كيفية الرد على مقترح إطار الصفقة الذي وضعته حماس على الطاولة. بالفعل، النقاش معذب؛ فالمطالب الأولية قاسية حتى متعذرة، وأساساً في المرحلتين الثانية والثالثة. لم تتوفر رافعة في هذه الأثناء تجبر حماس على تخفيف الحدة. لكن ثمة نقاش مهم غائب حتى اللحظة: ماذا سيحدث إن لم تتم صفقة؟ ماذا عن الواقع في غزة والغلاف؟ في الحدود الشمالية؟ يبدو أن الجيش بلا خطة.

بعض الوزراء يقولون "لا مشكلة"، سيبقى الجيش في غزة كجيش احتلال لسنة أخرى. وإن شئنا أقمنا المستوطنات من جديد. وعلاوة، سنحتل جنوب لبنان ونقيم الحزام الأمني من جديد. جنود الاحتياط سيتذمرون قليلاً، لكنهم سيتكيفون؛ وسيتدبر الاقتصاد أمره بمعونة الرب، وسينشغل الأمريكيين في شؤون أخرى. هكذا سيكون نصرنا المطلق.

الفجوة بين المستوى المتصدر في الحكومة والمستوى المتصدر في الجيش واسعة. تعول الحكومة على محافل تجلب عمالاً هنوداً بدل الفلسطينيين؛ والجيش قلق من بوادر الخراب الاقتصادي في الضفة. بعد شهر يبدأ رمضان، ولا مال ولا عمل. أما السلاح فموجود: ستترجم الضائقة إلى إرهاب. صحيح أن الجمهور الإسرائيلي يجد صعوبة، وعن حق، في رؤية عمال بناء فلسطينيين في أحيائهم السكنية خصوصاً بعد 7 أكتوبر، لكن يجب الحسم أحياناً. السيناريوهات المتطرفة في جهاز الأمن قاسية؛ فهي تتحدث عن أنه إضافة إلى حماس و"الجهاد" [الإسلامي] سيوجه تنظيم (فتح) وأجهزة الأمن فوهات بنادقها ضد إسرائيل. كما حدث في حملة "السور الواقي". الأمر الأخير الذي تحتاجه إسرائيل الآن هو انتفاضة في الضفة، معركة قد تتسلل إلى شرقي القدس والمدن المختلطة.

"ما العلاقة بين الحكومة والحرب"؟ سأل الوزير غولدكنوف الأسبوع الماضي. بتفكير أولي، بدا أن الرجل لا يدرك أين يعيش وممن يتلقى الراتب. وبتفكير آخر، يبدو عبقرياً: يفهم الحكومة التي هو عضو فيها أكثر منا جميعاً.

* * *

هآرتس: "العدل" لجمعيات استيطانية: علينا بناء الأحياء الجديدة وعليكم "التعشيش" بين المقدسيين

بعد يومين من هجمة حماس، أقرت اللجنة اللوائية في القدس خطة لإقامة حي يهودي جديد يدعى "كدمات تسيون" داخل حي "راس العامود". وتتضمن الخطة ملحقاً أمنياً فيه تعليمات لبناء جدار، وطريق دوريات، ومركبات محصنة، وكاميرات حراسة ذات قدرة على تشخيص الوجوه.

في نظرة إلى الوراء، يتبين أنها لم تكن إلا البداية؛ فمنذ الهجمة على إسرائيل في 7 أكتوبر والدولة ماضية نحو إقامة أحياء يهودية في قلب المجال الفلسطيني في القدس. ولهذا الغرض تتخذ الدولة إجراءات لم يشهد لها مثيل منذ 1967.

كشفت "هآرتس" أمس النقاب عن أن الدولة تدفع قدما بحي إضافي، رابع في عدده، هذه المرة تحت الاسم "نوفيه راحيل"، وتولى الأمر وزارة العدل برئاسة الوزير يريف لفين.

منذ 1967 بدا تقسيم واضح شرقي القدس: فقد بنت الدولة بذراع وزارة الإسكان، تلالاً فارغة في محيط الأحياء الفلسطينية في القدس. وهكذا بُنيت الأحياء الكبرى: "غيلو"، و"بسغات زئيف"، و"راموت" وغيرها الكثير. منظمات المستوطنين، وعلى رأسها "العاد" و"عطيرت كوهانيم" – بدعم من الدولة، لكن بشكل مستقل – كانت مسؤولة عن إدخال المستوطنات، الصغيرة في الغالب، إلى الأحياء الفلسطينية. وهكذا أقيمت المستوطنات في مدينة داود، في الحي الإسلامي، وفي سلوان والشيخ جراح.

في السنوات الأخيرة وعلى نطاق واسع في الأشهر الأخيرة، يبدو أن هذا التقسيم لم يعد ساري المفعول. فالدولة تعمل من خلال بضعة أذرع، خصوصاً من خلال القيّم العام في وزارة العدل، الذي يدير الأملاك اليهودية قبل العام 1948، ومن خلال سلطة تسجيل وتسوية الحقوق العقارية، التي هي أيضاً في وزارة العدل. هاتان السلطتان تعملان معاً مع شركات خاصة يديرها

نشطاء معروفون في مجال الاستيطان لأجل إقامة أحياء كبرى، من مئات وحدات السكن في كل واحدة منها، داخل الأحياء الفلسطينية.

حتى الآن أحصي أربعة أحياء كهذه: "جفعات شكيد"، في بيت صفافا، و"كدمات تسيون" في راس العامود، وحي بلا اسم في إمليسون، والآن "نوفيه راحيل" في أم طوبا. وهذا السلوك دليل آخر على أن حكومة إسرائيل الحالية تفضل اعتبارات سياسية ضيقة وفورية على اعتبارات في صالح الجمهور كله وللمدى البعيد. باسم التزلف لمنظمات استيطانية وباسم خطاب حماسي على نمط "القدس كلها لنا"، تضحي الحكومة بجودة حياة سكان القدس كلهم.

* * *

لانتقاده نتنياهو على الهواء.. قناة إسرائيلية تعلّق عمل أحد مراسليها

كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية، الاثنين، أن القناة 13 الإخبارية علّقت مؤقتًا عمل مراسل لديها بعد أن انتقد على الهواء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وقالت الصحيفة على موقعها الإلكتروني إنه "تم إيقاف مراسل أخبار القناة 13 (خاصة) جيل تماري، عن العمل بعد أن قال يوم الأحد إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو غير مهتم بالإفراج عن الرهائن (الأسرى الإسرائيليين) في غزة ويريد موتهم جميعا". واستدركت: "من المتوقع أن يعود تماري (إلى عمله في القناة)، الذي اعتذر في وقت لاحق الأحد، يوم الأربعاء". ونقلت الصحيفة عن القناة أن إدارتها "تدين ما قاله جيل تماري"، وقالت: "لقد أخطأ في تصريحه واعتذر عنه على الهواء، وبعد ذلك فقط، من المتوقع أن يعود إلى الهواء في الأيام المقبلة".

ولم يصدر عن نتنياهو أو مكتبه تعليق علني على الحادث حتى الساعة 13:30 (ت.غ).

ويواجه نتنياهو انتقادات متكررة من الشارع الإسرائيلي وعدد من السياسيين حتى المنتمين لمجلس الحرب، على خلفية أزمة الأسرى المحتجزين في قطاع غزة وعدم التوصل لمسار يضمن عودتهم أحياء، إضافة إلى اتهام حكومته بالفشل في كشف والتعامل مع هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وتقدّر تل أبيب وجود نحو 136 أسيرا إسرائيليا في غزة، فيما تحتجز في سجونها ما لا يقل عن 8 آلاف و800 فلسطيني، بحسب مصادر رسمية من الطرفين، لكن لا تأكيد بشأن العدد النهائي لدى الطرفين.

ومنذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 تشن إسرائيل حربا مدمرة على قطاع غزة، خلّفت عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين معظمهم أطفال ونساء، فضلا عن كارثة إنسانية غير مسبوقة ودمار هائل بالبنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى مثول تل أبيب أمام محكمة العدل الدولية لمحاكمتها بتهمة الإبادة الجماعية لأول مرة في تاريخها.

* * *

كاتس يرفض دعوات بوريل إلى وقف تزويد إسرائيل بالأسلحة

ترجمة: موقع عرب 48.

رفض وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، اليوم الثلاثاء، دعوات مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، إلى وقف تزويد إسرائيل بالأسلحة على خلفية الأعداد الكبيرة والمتصاعدة لضحايا الحرب الإسرائيلية على

قطاع غزة. وقال كاتس، في منشور على منصة "إكس"، إن "الدعوات لمنع إسرائيل من الحصول على الأسلحة هي في الواقع دعوات لمنع إسرائيل من القضاء حماس. ذلك لن يحدث. سوف نقضي على الحركة."

وأضاف كاتس مخاطبا مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، قائلا: "أنت لا تريد الإصغاء لأي شخص. لقد أوضحنا وسوف نوضح مرة أخرى. إسرائيل تعمل وفق قوانين الحرب الدولية وتسمح لسكان غزة بالوصول إلى مناطق آمنة." وتابع وزير الخارجية الإسرائيلي أن إسرائيل "في الواقع، تهتم إسرائيل بسكان غزة أكثر من حماس هم يمنعونهم من المغادرة. نحن نسمح بذلك، نحن نسمح لهم بالذهاب إلى أماكن آمنة."

وخلافا لمزاعم كاتس، تؤكد مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية عدم وجود أماكن آمنة في قطاع غزة، في ظل الهجمات الإسرائيلية واسعة النطاق، والتي تستهدف، من بين أمور أخر، المشافي والممرات الآمنة وأماكن تأوي نازحين.

وأمس الإثنين، دعا بوريل الولايات المتحدة ضمنا إلى تقليص مساعداتها العسكرية لإسرائيل بسبب العدد الكبير من الضحايا المدنيين في الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ 130 يوما. وأشار بوريل إلى أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، قال الأسبوع الماضي إن رد إسرائيل على هجوم حركة "تجاوز الحد"، وقال مسؤولون أميركيون وآخرون غربيون مرارا إن عدد المدنيين الذين قتلوا في غزة كبير للغاية. وقال بوريل للصحافيين بعد اجتماع لوزراء مساعدات التنمية بالاتحاد الأوروبي في بروكسل: "حسنا، إذا كنتم تعتقدون أن عددا كبيرا للغاية من الناس يقتلون، فربما يتعين عليكم تقليل إمدادات الأسلحة لمنع قتل هذا العدد الكبير جدا من الناس." وأضاف "إذا كان المجتمع الدولي يعتقد أن هذه مذبحة وأن عددا هائلا من الناس يقتلون فربما يتعين علينا إعادة التفكير في تقديم الأسلحة"، وتساءل: "أليس ذلك منطقيا؟."!

والولايات المتحدة هي أهم مورد للأسلحة إلى إسرائيل، وتقدم لها مساعدات عسكرية تبلغ قيمتها 3.8 مليار دولار سنويا. وتمتد هذه المساعدات من الطائرات المقاتلة وحتى القنابل القوية. ولم تستجب واشنطن حتى الآن لأي مناشدات لتقليص مساعداتها لإسرائيل.

وردا على سؤال في مؤتمر صحافي حول تصريحات بوريل وما إذا كانت واشنطن تفكر في خفض المساعدات العسكرية لإسرائيل، دافع المتحدث باسم وزارة الخارجية، ماثيو ميلر، عن السياسة الأميركية. وادعى ميلر أن هذه السياسة تمنح الإدارة "قدرة قصوى" على النجاح في التأثير على إسرائيل. وتابع ميلر: "لم نجر التقييم... إنها خطوة ستكون أكثر تأثيرا من الخطوات التي اتخذناها بالفعل." وأضاف أنه يتعين في الوقت نفسه النظر إلى "كيف سيستقبل خصوم إسرائيل مثل هذه الخطوة، سواء داخل غزة أو خارج دولة إسرائيل."

* * *

مسؤولون إسر ائيليون: العقوبات الأميركية على مستوطنين قد تطال ضباط وشخصيات عامة

وصف مسؤولون قانونيون إسرائيليون المرسوم الذي أصدره الرئيس الأميركي، جو بايدن، يوم الخميس الماضي، بشأن فرض عقوبات على أربعة مستوطنين ضالعين في أعمال إرهابية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، بأنه "مرسوم واسع جدا"، ومن شأنه أن يستخدم لاحقا ضد مسؤولين إسرائيليين، وفق ما نقلت عنهم القناة 12 الإسرائيلية، الليلة الماضي.

ولفت المسؤولون القانونيون إلى أن المرسوم الرئاسي الأميركي بشأن عقوبات قد يستخدم ضد ضباط في الجيش الإسرائيلي، رؤساء سلطات محلية في المستوطنات، ولم يستبعد المسؤولون أن يستخدم المرسوم ضد أعضاء كنيست وشخصيات عامة إسرائيلية. وأشاروا إلى أن المرسوم الرئاسي يتضمن بندا واضحا ضد جهات إسرائيلية توجه، تنفذ، تعمل على إنفاذ أو تمتنع عن إنفاذ سياسة بشكل يشكل خطرا على الأمن والاستقرار في الضفة الغربية.

وفي أعقاب صدور المرسوم، قال وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، وهو أحد قادة المستوطنين، إن المرسوم ليس ضد المستوطنين الأربعة فقط، وإنما هو ضد الاستيطان كلّه وسيكون له تأثير واسع.

وعقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مداولات حول إصدار المرسوم الأميركي، مساء أمس، بمشاركة وزير الشؤون الإستراتيجية، رون ديرمر، ووزير الخارجية، يسرائيل كاتس، ووزير القضاء، ياريف ليفين، وسموتريتش الذي بادر إلى هذه المداولات. وقال نتنياهو خلال محادثة هاتفية مع بايدن، أول من أمس، إن "المرسوم الذي وقعت عليه قاس جدا وليس عادلا"، حسب القناة 12.

ونقل ديرمر رسالة مشابهة، خلال لقاءات مع مسؤولين أميركيين في واشنطن. وحسب ديرمر، فإن الولايات المتحدة فاجأت إسرائيل بهذا المرسوم وأن إسرائيل "خائبة الأمل." وادعى ديرمر، خلافا للحقائق وتساهل السلطات الإسرائيلية مع إرهاب المستوطنين، أن إسرائيل نفذت خلال الأشهر الأخيرة خطوات أدت إلى "تراجع كبير" في اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين، وأن المرسوم ينطوي على "رسالة خاطئة من الناحية الأخلاقية في التوقيت الحالي خصوصا."

وأدخل المرسوم الرئاسي الأميركي أربعة مستوطنين إلى قائمة سوداء تخضعهم لعقوبات، وهم: دافيد حاي حسداي، الذي قاد الاعتداءات الإرهابية على قرية حوارة؛ عينان تنجيل، بسبب ضلوعه في اعتداءات على مزارعين فلسطينيين وناشطي سلام إسرائيليين؛ شالوم زيخرمان، الذي اعتدى على ناشطي سلام إسرائيليين وسيارات فلسطينيين وإلحاق أضرار بها وتم توثيق جرائمه هذه؛ يينون ليفي، الذي قاد مجموعة مستوطنين تسببت بأجواء مخيفة في الضفة من خلال مهاجمة مجموعات بدوية والتهديد بحرق مزروعات وممتلكات.

وفي أعقاب المرسوم الرئاسي الأميركي، جمّد بنك ليئومي حساب ليفي، رغم محاولات سموتريتش منع ذلك والتدخل في الموضوع بشكل سافر. لكن بنك إسرائيل دعم قرار بنك ليئومي وأعلن في بيان أن "الالتفاف على نظام العقوبات يعرض الشركات المصرفية لمخاطر كبيرة." كذلك فرض بنك البريد عقوبات على حساب حسداي المصرفي.

* * *

تقرير: مسودة إسرائيلية جديدة لتحديد موقفها من مقترح الصفقة

ذكر تقرير إسرائيلي أن تل أبيب أعدت مسودة جديدة لموقفها الرسمي من رد حماس على العرض الذي قدمه الوسطاء بناء على مقترح باريس في مسعى للتوصل إلى اتفاق يهدف إلى إرساء هدنة في غزة وتبادل الأسرى. جاء ذلك بحسب هيئة البث الإسرائيلية ("كان 11")، مساء الإثنين، وأشارت القناة إلى "قدر من المرونة" في المسودة الجديدة التي صاغتها إسرائيل، "على

أمل أن تؤدي إلى انفراجة في المحادثات." وذكرت أن ذلك يأتي على خلفية المحادثات المرتقبة في القاهرة. علما بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قرر الموافقة على إيفاد رئيس الموساد، دافيد برنياع، على رأس وفد رفيع، للمشاركة في المحادثات. وذكرت التقارير الإسرائيلية أن الاجتماعات التي يعقدها الوفد الإسرائيلي "تهدف إلى الدفع قدما بالمفاوضات الرامية لإطلاق سراح الرهائن." وأوضحت "كان 11" أن محادثات الوفد الإسرائيلية في القاهرة ستشمل "عملية الجيش الإسرائيلي المخطط لها في رفح"، في إشارة إلى اجتياح وشيك للمنطقة التي تأوي نحو 1.5 مليون نازح، بالإضافة إلى "مسألة الرهائن."

وبحسب القناة، فإن المفاوضات غير المباشرة مع حماس، لم تشهد أي تقدم "منذ أن رفضت إسرائيل رد حماس على مقترح باريس"، وذلك في ظل الرفض الإسرائيلي القاطع لشرط الحركة بوقف شامل إطلاق نار في قطاع غزة.

من جانبها، اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية، الإثنين، أن التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وحماس للإفراج عن الرهائن مقابل إرساء هدنة في غزة لا يزال ممكنا وستكون فوائده "هائلة"، وذلك بعد عملية إسرائيلية دامية أسفرت عن تحرير أسيرين. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، للصحافيين، إنه بدون خطة إسرائيلية ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ، فإن واشنطن لن تدعم المضي قدما في عملية عسكرية واسعة النطاق في رفح. وجاء في تصريحات ميلر أنه "نعتقد أن التوصل إلى اتفاق أمر ممكن وسنواصل مساعينا" لتحقيقه. وأضاف "نعتقد أن فوائد (إعلان) هدنة والتوصل إلى اتفاق بشأن الرهائن هائلة، ليس فقط بالنسبة إلى الرهائن الذين سيتم الإفراج عنهم، ولكن أيضًا بالنسبة للجهود الإنسانية في غزة وقدرتنا على البدء بالسعي إلى حل فعلي ودائم لهذا النزاع."

وأوضح المتحدث الأميركي أن واشنطن تعارض شن الاحتلال هجوما واسع النطاق على رفح، جنوبي قطاع غزة، بدون خطة لحماية المدنيين، وقال: "بدون خطة ذات مصداقية كهذه ويمكنهم تنفيذها، فإننا لا نؤيد عملية عسكرية واسعة النطاق."

وبرر الاجتياح الإسرائيلي المرتقب لرفح، مشيرا إلى أنه "توجد ألوية مسلحة لحماس في رفح"، فيما استبعد أن يكون للهجوم على رفح تأثير على المفاوضات، وقال: "لا ينبغي أن يكون للضربات الإسرائيلية على رفح تأثير على مفاوضات الرهائن." وقال المتحدث الأميركي إن "قطع المساعدات الأميركية عن إسرائيل لن يكون خطوة أكثر تأثيرا من الخطوات التي اتخذتها واشنطن بالفعل."

* * *

سموتريتش: مصر تتحمل مسؤولية كبيرة عن هجوم 7 أكتوبر؛ القاهرة: تصريحات مُشينة

شن وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، أمس الإثنين، هجوما حادا على السلطات المصرية، وحملها مسؤولية كبيرة عن هجوم حركة حماس في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، الأمر الذي رفضته القاهرة "جملة وتفصيلا"، واصفة تصريحات سموتريتش بـ"المشينة." وفي اجتماع لكتلة حزب "الصهيونية الدينية"، ادعى سموتريتش أن عملية تسليح حماس تمت بواسطة عمليات تهريب أسلحة عبر الحدود الجنوبية لقطاع غزة مع مصر؛ الأمر الذي رفضته القاهرة، على لسان الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية، الذي شدد على أن مصر "تسيطر بشكل كامل على أراضيها."

وطالب سموتريش، رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بألا يوافق على إرسال وفد أمني رفيع إلى القاهرة لإجراء محادثات حول صفقة تبادل أسرى بين إسرائيل وحركة حماس، وقال إن "تسليح حماس مر إلى حد كبير عبر مصر". وأضاف أن "المصريين يتحملون مسؤولية كبيرة عما حدث يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر." وقال سموتريتش: "بدلاً من إرسال رئيس الشاباك، رونين بار، إلى القاهرة لإجراء محادثات مع العدو النازي (وفق تعبيره)، يجب الاستمرار في إرساله إلى رفح مع رجاله ومع جنود الجيش الإسرائيلي لتدمير حماس وقتل قادتها وجميع مخربيها، على غرار الليلة الماضية"، في إشارة إلى العملية العسكرية لإعادة أسيرين إسرائيليين من رفح. وتابع "عوضا أن إرسال رئيس الموساد، دافيد برنياع، إلى قطر، يجب إرساله لاغتيال قادة حماس في جميع أنحاء العالم."

وقال إن الرد على حماس ومطالبها الوهمية (في ما يتعلق بملاحظات الحركة على مقترح باريس الرامي للتوصل إلى هدنة في غزة وصفقة تبادل بين حماس والاحتلال) سيكون في رفح بواسطة طائرات سلاح الجو والدبابات وقوات المشاة والمظليين."

"تصريحات وزير المالية الإسرائيلي تحريضية وغير مقبولة"

وفي رد على سموترتيش، صرّح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية، أحمد أبو زيد، بأنه "من المؤسف والمشين أن يستمر وزير المالية الإسرائيلي، سموتريتش، في إطلاق تصريحات غير مسئولة وتحريضية، ولا تكشف إلا عن نهم للقتل والتدمير، وتخريب لأية محاولة لاحتواء الأزمة في قطاع غزة." واعتبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أن "مثل تلك التصريحات غير مقبولة جملة وتفصيلاً، حيث تسيطر مصر بشكل كامل على أراضيها، ولا تسمح لأي طرف بأن يقحم اسم مصر في أية محاولة فاشلة لتبرير قصور أدائه."

بدوره، علق وزير الخارجية المصري، سامح شكري، حول ما تردد في وسائل الإعلام عن إمكانية تعليق مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل، إذا ما أقدمت الأخيرة على اجتياح رفح التي تعج بأكثر من 1.7 مليون عزيّ نزح 1.3 مليون منهم من شمالي ووسط القطاع المحاصر.

وقال شكري، في مؤتمر صحافي عقده مع نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والأوروبية السلوفينية، تانيا فايون، إنه "استمعت لبعض التعليقات المنسوبة لمصادر غير رسمية في الإعلام حول هذا الموضوع"، وتابع "لقد حافظت مصر على اتفاقية السلام مع إسرائيل على مدار الـ40 عامًا الماضية، والتي تم بموجبها إقامة العلاقات بين البلدين." وأضاف "دائمًا ما تحافظ مصر على التزاماتها ما دام الأمر تبادليًا بين الطرفين... ولذلك سأستبعد أي تعليقات تم الإدلاء بها في هذا الشأن."

والسبت الماضي، حذرت القاهرة، من تطورات الأوضاع في رفح جنوبي قطاع غزة، مؤكدة أنها تنذر بتدهور الأوضاع في القطاع، وتداعيات وخيمة، مع تهديد إسرائيل بشن عملية عسكرية بالمدينة المتاخمة للحدود المصرية. وشهدت رفح، فجر الإثنين، ليلة دامية، راح ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى إثر غارات إسرائيلية عنيفة، واشتباكات بين المقاتلين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي شمال غرب المدينة المكتظة بالنازحين، في تجاهل إسرائيلي واضح للتحذيرات الدولية.

* * *